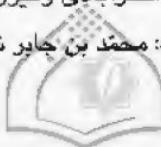


شرح و ترجمه حدیث

حاشیة الاستبصار

محمدامین استرآبادی و میرزا محمد استرآبادی
کردآورنده: محمد بن چاپر نجفی (قرن ۱۱ق)



میرزا محمد بن چاپر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیویر علوم اسلامی

حاشیة الاستبصار

محمد امین استرآبادی (۱۰۴۶ق) و محمد استرآبادی (۱۰۲۵ق)

گرد آورنده: محدث بن جابر نجفی (قرن ۱۱ق)

تحقيق: علی فاضلی

درآمد

الحمد لله رب العالمين، وصَلَى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ،
وَلَعْنَهُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ.

این سومین اثر از ملا محمد امین استرآبادی است که توفيق نشر آن را
سی یا پیش و دومنین رساله از مجموعه‌ای است که در شماره پیشین در
مقدمه حاشیه من لا يحضره القيد معروف شد. شیوه تصحیح نیز همان است
که در مقدمه نامبره به آن اشاره کردیم. در این حواشی، حواشی
بسیاری نیز از استاد و پدر زن وی میرزا محمد استرآبادی (م ۱۰۲۵
ق) صاحب منیع المقال که مشحون از تحقیقات سودمند می‌باشد آمده
است و آن حواشی بار مز «م۵» مشخص شده است. البته مواردی هم
هست که بدون رمز بوده ولی آنها نیز از میرزا محمد استرآبادی است؛
زیرا بسیاری از این حواشی را تلمیذ دیگر وی شیخ محمد فرزند
صاحب معالم (م ۱۰۳۰ق) در استفاده الاعتبار فی شرح الاستبصار نیز آورده
است که ما در پاورقی به آن موارد اشاره می‌کنیم و اختلاف‌های قابل
اعتنای را ذکر می‌نماییم.

قابل توجه است که حواشی حاضر تمامی حواشی میرزا محمد
استرآبادی بر استغصار نیست؛ چون موارد دیگری را شیخ محمد در

استقصد الاعتبار آورده که در این حواشی نیامده است و نسبت بین حواشی میرزا محمد در استقصد الاعتبار با این حاشیه، عموم و خصوص من وجه است.

مواردی که شیخ محمد در استقصد الاعتبار نقل کرده و در این حاشیه موجود نیست، بدین شرح است: ج ۲، ص ۳۲۹ و ج ۳، ص ۴۰۱ و ج ۴، ص ۷۴، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۸۶، ۲۲۳، ۲۲۲، ۲۶۱، ۲۶۴ و ج ۵، ص ۱۵۰، ۲۴۵، ۲۵۷، ۲۶۹، ۳۰۵، ۳۳۰ و ج ۶، ص ۱۲۸، ۱۷۹، ۲۲۱ و ج ۷، ص ۲۲۳.

همچنین در تأیید مطلب فوق قابل ذکر است که مخطوطی از الاستبصار سابقاً در تملک بندۀ بود که بر آن، حواشی بسیاری با رمز «م» موجود بود که بعضی از آن حواشی در این حاشیه موجود نیست.

در پایان به عنوان استدراک بر مقدمه حاشیه اصول الکافی اجازه وی به شیخ احمد بن عبدالسلام بن ناصر بن حسن بحرانی را خدمت ارباب فضل و فضیلت تقدیم می‌داریم.
لایحه حاشیه استدراک

صورة إجازة المولى العلامة مولانا محمد أمين الإسقراطادي للشيخ أحمد بن عبدالسلام قدس الله روحهما الزكية:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله باعث النبيين، والسلام على سيد المرسلين، وعلى أصحاب سره وأبواب مدينة علمه الأئمة المعصومين.

وبعد لما كانت السعادة الإنسانية منوطه بمعرف مخصوصة وأعمال معينة، ولم يكن للعقل استقلال بهما، احتجنا إلى حجة ثبت صدقه بمعجزة أو بunsch ؟ ولما لم يتيسر الأخذ عنه لكل أحد، شرع الاعتماد

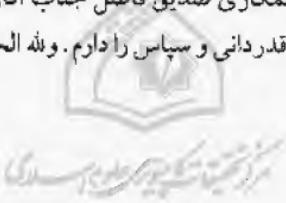
۱. این اجازه در کتاب خاتمه ملک نهران به شماره (۱۱۸۸) موجود است و تصویر آن را برادر عزیزم جناب آفای شیخ محمد رضا فاضلی تهیه کردند، فجزء اله خیرآ.

على الرواية عنه؛ ولما انجز الأمر لاستيلاء أهل النفاق وتنقلب أهل الشفاق - خذلهم الله تعالى - إلى غيبة إمام الزمان وناموس العصر والأوان عليه أفضل الصلاة والسلام، وانحصر الاعتماد في العلم والعمل فيأخذ الأحاديث من كتب المتقدمين من أصحابنا - كما نطق به بعض الروايات - والتمسك بالكتب المعروفة نسبتها إلى مؤلفيها بالتواتر والقرائن، وأنسدلت طريقة المشافهة، جرت عادة المتأخرین من أصحابنا بسلوك طريق الإجازة للانسلاك في سلسلة رواة الأحاديث المنقولة عن أهل بيته النبوة ومشكاة الرسالة، فاشتهرت منهم إجازات متداولة، منها إجازة الإمام العلامة جمال الدين ابن المطهير للسادة أولاد زهرة الحلبيين، وإجازات الشهيدين قدس الله أرواحهم.

نم المولى الفاضل، حاوي مرضيّات الخلال، فقيه وقته محمود الحصول، وحائز السبق في مضمون الكمال، بحسن فهمه الصائب إلى أعلى المراتب، المستعد لتلقى نهايات شتائم المواهب من الكريمية الواهب، الفقيه الشيخ أحمد بن الحاج المقدس السعيد الحاج عبد السلام البحرياني - وفقه الله تعالى لتحصيل مرضاته - طلب من الفقير إجازة لمروياته ومسموعاته ومقرؤاته بطرق المقررة في أماكنها، وهي كثيرة وقد تضمنت أكثرها إجازات الثلاث المذكورة وللنذكر بعضها فنقول: أروي إجازة عن شيخنا وأستاذنا الإمام الأولي العلامة المتبحر، قدوة المدققين وأسوة المحققين، شمس الملة والدين ميرزا محمد بن على الإسترابادي رض، عن الشيخ السعيد إبراهيم بن علي بن عبدالعالى الميسى، عن والده الشيخ سور الدين علي بن عبدالعالى الميسى، عن الشيخ شمس الدين محمد بن داود، عن الشيخ ضياء الدين علي بن الشيخ شمس الدين محمد بن مكى، عن والده، عن السعيد عميد الدين عبدالمطلب والشيخ فخر الدين بن

العلامة حسن بن يوسف، عنه قس، عن مشايخه المذكور في إجازاته المشهورة جميع مروياته. وأيضاً أروي إجازة عن شيخنا العلامة الأوحد السيد الشمس الدين محمد بن المرحوم المبرور السيد علي بن أبي الحسن الحسيني العاملي قدس الله نفسهما الزكية، عن جموع من أشياخه منهم والده، عن الإمام العالم الرباني الشهيد الثاني، عن مشايخه المذكورة في إجازاته المشهورة للشيخ الجليل حسين بن عبد الصمد الجباعي الحارثي جميع مروياته. كتبه بيده الفانية في مكة المعظمة في شهر ذي الحجة الحرام في سنة وعشرين بعد الأنف محمد أمين الإسترآبادي.

در خاتمه از همکاری صدیق فاضل جانب آقای شیخ علی صدرایی خویی نهایت قدردانی و سپاس را دارم. وله الحمد أولاً وآخرأ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 لَكُمْ فَتْرَبُ الْعَالَمِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ وَالصَّلُوفُ فَالْجَمِيعُ
 عَلَى سَيِّدِ الرَّسُولِينَ مُحَمَّدٌ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
 وَعَبْدُهُ فَاطِمَةُ زَوْرَةِ هَامِشِيَّةِ الْأَسْبَابِ رَسُولُهُ مُحَمَّدُ وَآلُهُ زَوْرَاتِهِ
 فَالْمُؤْمِنُونَ مَا وَلَجَّ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْعَالَمِ
 أَوْ رَأَوْهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِعِزْمَةٍ قَدِيرٍ كَمَنَادِيلِهِ أَفْرَادُ الْغَنِيمَةِ وَعِزْمَةِ
 الْأَصْحَاحِ وَرَحْبَةِ الْأَحْلَامِ وَلَا أَوْلَى وَلَا تَقْعِيدَ فِي النَّهَايَةِ فَلَمَّا تَجَنَّبَ الْأَنْتَصَرُ
 الْمُقْسِمُ الْأَعْنَاءِ الْمُتَدَافِعِ وَأَغْرَقَتْهُ أَحَى بَحَارِ الْأَنْهَارِ عَلَيْهِمُ الْمُقْتَعَّونَ فَمَنْذُهُ الْأَبْلَى
 الشَّادُورُ وَرَبِيعُهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الْعِدَادِ أَذْوَاقُهُ وَجَهَتُ الْأَعْصَارُ كَلَمَّا لَمَعَ مَرْقَبُهُ كَمَانُ
 الْأَقْسَامِ فَلَمَّا دَعَ الْحَمَارُ الْأَوَّلَ وَفَانَ الْأَخْمَامُ الْمُنَازِ فَسَدَقَ مَا نَوَى حَلَالُ الْمُضَبْطِيَّ وَحَمَّ
 بَحْرُ الْمُوَافِرِ حَقَّتُهُ مَضْيُ شَاهِي وَلَفْظُهُ فَوْقَ مَطْلَقِ الْأَنْهَارِ الْمُوَافِرِ
 لَمْ يَنْفَلَتْ شَفَرُهُ أَنْ يَحْظَى بِهِ الْوَرَانُ حَلَّمُهُ مَا يَسْتَهِنُ الْأَرْبَعَهُ وَانْجَهَهُ بِنَطَاهَهُ
 عَلَى الْمُنْظَرِيِّ الَّذِي لَا يَكُنُ الْمُنْظَرُ بِأَبْرَاهِيمَ وَلَا يَكُونُ مِنْ الْمُنْظَرِ الَّذِي كَرِكَلَهُ حَمَاماً
 وَلَا يَنْخَطُ بِهِ فَهُوَ مَهْبِبُ الْأَنْفُسِ وَلَا يَخْطُبُ بِهِ فَهُوَ مَهْبُبُ الْأَنْفُسِ أَمْ وَلَا يَنْخَطُ
 بِهِ فَهُوَ مَهْبِبُ الْأَنْفُسِ مَلَأَ الصَّوْلَوْنَ قَسْوَ الْكَرَبَلَاءَ تَبَارِيَهُ رَوَاهَ الْمُنْزَلَةَ وَالْأَذْرَ
 بِلْفَتَ رَوَاهَهُ حَدَّ اِعْتِيشَ فَوَاطَمَهُ عَلَى الْكَذَبِ وَالْأَغْرِيَفَوَاهُ وَسَرَوَهُ جَرَّاً حَدَّهُ
 فَهُمْ تَسْمُوا حَزْلَ الْوَلَحْدَ بِأَعْقَبِهِ وَصَاحِبَتِهِ الْوَرِيشَةَ الْمُرْجِيَّةَ لِلْعَوْدِ وَهَدَهُمْ الْجَزْعُونُ
 بِالْوَرَسِ

هو الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلوة والسلام
على سيد المرسلين محمد وآلـه الطيبين الطاهرين .
وبعد: فهذه فوائد منقولة من هامش كتاب الاستبصار تنسخة ملا محمد أمين ¹

[مقدمة الاستبصار]

قوله: فالمتواتر منه ² ما أوجب ² العلم، فما هذا سببه يجب العمل به... إلى آخره [ج ١،
ص ٣] قلت: أورد عليه أن الخبر المتواتر قد يكون منسخاً، وقد يكون وارداً من باب
التفيق، وحيث لا يصح قوله: «يجب العمل به»، ولا قوله: «ولا يقع فيه التعارض».
وقلت: جوابه أن المقسم الأخبار المتداولة في كتب أصحاب الأئمة ² المنقولة
عنهم في هذه الكتب المتداولة؛ يدل عليه قوله فيما بعد: «إذا فكرت وجدت الأخبار
كلها لا يخلو من قسم من هذه الأقسام»، فاندفع الاحتمال الأول.
وأما الاحتمال الثاني فيندفع بأن مراد المصطف ² في الخبر المتواتر حقيقة مضمونه
لامجرد لفظه. «امن»

قوله: مالبس بمتواتر على ضربين... إلى آخره [ص ٣] قلت: الأصوليون قسموا الخبر
باعتبار رواته إلى متواتر وهو الذي بلغت رواته حدّاً يمنع تواظؤهم على الكذب، وإلى
غير متواتر وسموه خبر واحد، ثم قسموا خبر الواحد باعتبار مصاحبه الفرينة
الموجبة للعلم وعدهما إلى خبر محفوف بالقرائن وإلى خبر غير محفوف بها، وأيضاً
قسموا خبر الواحد باعتبار كثرة رواته إلى مستفيض وغير مستفيض، ولم يذكره
المصطف ² لعلم تعلق الغرض المسوق له الكلام به. «امن».

١. في المصدر: منها.

٢. في النسخة: اوجب.

قوله: منها تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه [ص ٣] ضمير تكون راجع إلى الأخبار.
وقلت: لا ينبغي أن يحمل أدلة العقل هنا على التمسك بالاستصحاب والأسدل
وأشبههما، كما هو المتعارف في كتب الأصول؛ لأنها من موجبات الظن، والكلام في
موجبات اليقين، بل يجب أن يحمل على مثل قول الأصوليين: «يمتنع أن يتعلق التكليف
بغافل»، وقولهم: «مقدمة الواجب واجبة»، وقولهم: «إذا علم اشتغال الذمة ووُقعت
الحيرة في وجه الخلاص فعليكم الاحتياط إلى أن تظهر حقيقة الحال». «امن»
فييد على بحث تقسيم الأخبار هذا لفظه: «يتadar منه إلى نفسه وغيره» والتوجيه
ظاهر(؟)

قوله: مطابقة لظاهر القرآن... إلى آخره [ص ٣]. قلت: ينبغي أن يحمل ظاهر القرآن
على ما يشتمل الأربع، وأن يحمل بظاهره على المنطوق الذي لا يحتمل اللفظ غيره،
 وأن يحمل عمومه على المنطوق الذي ليس كذلك؛ وأما دليل الخطاب فهو مفهوم
المخالفة، وأما فحوى الخطاب فهو مفهوم الموافقة. «امن».

قوله: ويجوز العمل به على شروط [ص ٤] قلت: ينبغي أن يحمل على الشروط الآتية
وهو أن لا يكون فتاويمهم بخلافة، وأن لا يكون رجحان في معارضه؛ لا باعتبار
الراوي، ولا باعتبار تأييده^١ بحدث آخر. وليس المراد بها العدالة وأشباهها؛ لإيمان
قوله فيما بعد: «وأنت إذا فكرت إلى آخره» عن ذلك، ولأن المستفاد من تصانيف
المصنف^٢ - كما حقيقه المحقق في أصوله^٢ - أنه لا يعمل بخبر الواحد العدل مطلقاً، بل
بأخبار الآحاد المنقوولة عن كتب أصحاب الأئمة^٢ المعجم عليه عند قدماء أصحابنا.
«امن».

قوله: لأنـه من الباب الذي عليه الإجماع في النقل [ص ٤] أي نوع من الإجماع
السكتوني. «امن».

قوله: وضرب من التأويل [ص ٤] قلت: المستفاد من الروايات أنه إذا علم أن أحد
الحديثين المتعارضين موافق للعامة والآخر مخالف لهم، يجب التمسك بالمخالف

١. في النسخة: تأييد.

٢. معارج الأصول، ص ١٤٢، ١٤٣، وبنقل نص عبارة المحقق في ص ١١ - ١٠.

لهم وترك الموافق لهم، وعلى هذا حمل المصنف ^١ في كثير من أبواب هذا الكتاب وغيره، فيجب أن يُحمل قوله «ضرب من التأويل» على ما يشمل الحمل على التقية، «امن».

قوله: كان العامل أيضاً مخيراً في العمل [ص ٤] قلت المستفاد من الروايات وجوب التوقف فيما إذا كان التعادل في حقوق الأدميين، والتخيير فيما إذا كان في غيرها، وسكت المصنف عن هذا التفصيل.

[كتاب الطهارة]

[ابواب المياه وأحكامها]

باب مقدار الماء الذي لا ينجزسه شيء

في الحديث الثاني من هذا الباب: عن حماد ^١، عن معاوية [ص ٦٤] هو حماد بن عيسى،

في الحديث المتنافي: عبد الله بن مغيرة، عن بعض أصحابه [ص ٧٤] قال الكشفي: «إن عبد الله بن المغيرة ممن أجمعوا العصابة على تصحيح ما يصح عنه» ^٢ وحيثنى فلا يأس بارساله؛ حيث علم بالإجماع أنه لا ينقل إلا الصحيح ^٣ «عاء».

قوله: فأول ما في هذه الخبر أنه مرسل [ص ٧٤] قلت: أورد عليه أنه ذكر الكشفي أن عبد الله بن المغيرة ممن أجمعوا العصابة على تصحيح ما يصح عنه ^٤، فإرساله غير قادر في الاعتماد على ما يصح عنه، وأيضاً يتجه عليه أن الظاهر أن هذا الخبر من الأخبار المذكورة في الأصول المعتمد عليها، وبالجملة لا ينبغي القدح في وروده عن المعصوم ^٥.

١. في المصدر: عن حماد بن عيسى.

٢. رجال الكشفي، ص ٥٥٦، رقم ١٠٥١.

٣. في هامش النسخة: فيه ثأبل، لاشي، من الاختلاف في تفسير اجماع العصابة في أمثل هذا الموضع.

٤. المراد به: ملا عبد الله البردي، كما سألي تصریح الكاتب به.

٥. رجال الكشفي، ص ٥٥٦ رقم ١٠٥٠.

والجواب عن الإبرادين أن قصد الشيخ ^{هـ}: أولًا رفع التناقض بين الأخبار على طريقة من لم يقل بأن تلك الأخبار محتفظة بقرينة إجماع العصابة على ورودها عن المقصوم ورفع التناقض بينها. ثانياً بما يوافق أصوله.

وبالجملة: الشيخ ^{هـ} التزم في كتابي الأخبار أن يرفع التناقض بينها على وفق أصوله وعلى وفق أصول غيره. هكذا يتبعني أن يفهم هذا الموضوع. «امن».

قوله: محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل [ص ٦٧ ج ٣] فإن قيل: في رواية الكليني عن محمد بن إسماعيل كلام أورده ابن داود لا يعلم أنه الثقة صاحب الصومعة أو غيره.

أقول: أما محمد بن إسماعيل فهو ابن بزيع وقد صرخ به في التهذيب، وأما كلام ابن داود وهو أن في لقاء الكليني له نظر من جهة التاريخ - فهو جيد؛ لكن الاستدلال به على الإرسال وعدم صحة الرواية استدلال بمعنى الشخص على نفي العام؛ فإن طريق التحمل والرواية لا ينحصر في الملاقة، وحيث إن فلا يعدل عن ظاهر كلام الكليني؛ فإنه روى عنه أكثر من أن يعد، ويعود عن العدل مثله في صورة الإرسال وهو محدود من التدليس لا يكاد يظن بمثله، فالمعتمد صحته مطلقاً. «عام» ^٢ اليردي ^١.

(لاريب أن هذا ليس بابن بزيع؛ لأن ابن بزيع لم يرو عن ابن شاذان، بل ابن شاذان يروي عنه، وأما التصريح في التهذيب فأظنه وهما». «مد » ^٣). ^٤

والظاهر أنه ليس صاحب الصومعة أيضاً؛ فإن محمد بن يعقوب الكليني التزم في الكافي أن يروي بواسطة محمد بن جعفر الأستاد عن صاحب الصومعة عن جماعة ليس منهم الفضل بن شاذان، ومثل ذلك التزم ابن بابويه ^{هـ} في كتاب التوحيد، وذكر ابن بابويه في الكتاب المذكور في باب أنه ^{هـ} لا يعرف إلا به: حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ^{هـ} قال: حدثنا محمد بن يعقوب قال:

١. رجال ابن داود، ص ٣٠٦.

٢. يعني: عبد الله.

٣. المرادي: ميرزا محمد الإسترآبادي أستاذ محمد أمين الإسترآبادي.

٤. هذه الحاشية كتبها في الهاشمية، وكتب فوقيها: يعني كتابة هذه الحاشية غريب كتابة حاشية ملا عبدالله، ثم يكتب بعد كتابتها حاشية الملا [محمد أمين] وهي قوله: والظاهر أنه ليس صاحب الصومعة أيضاً الخ.

حدَّثنا محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى ... إلى آخره.^١
وهذا صريح في ملاقة الكليني لمحمد بن إسماعيل، والظاهر أنَّ محمد بن إسماعيل هذا هو نيسابوري، وربما يكون محلَّ اعتماد الكليني كتاب الفضل أو من [كان] قبله، ولا يضرُّ بصحة الحديث عنده وعند من يظنُّ (ظ) هذا عدم ثبوت توقيق محمد بن إسماعيل النيسابوري، ووجه ظهور أنه النيسابوري أنَّ طرز ذكر الكليني وأiben بابويه لهما يشعر بشهرة المعرفة بينهما، وإنما هي بين النيسابوري والفضل، والله أعلم. «امن». ^٢

قوله: وعن محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان [ص ٦٤ ح ٣].
قللت: ذكر ابن بابويه في كتاب التوحيد في باب أنه لا يُعرف إلا به:

حدَّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق؛ قال: حدَّثنا محمد بن يعقوب، قال:
حدَّثنا محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى ... إلى آخره.^٣

وهذا صريح في وقوع الملاقة بين محمد بن يعقوب ومحمد بن إسماعيل المذكور، وأيضاً سياق كلام محمد بن يعقوب صريح في أنَّ محمد بن إسماعيل المذكور كان من مشايخه. فحمله على ابن بزيع توهُّم ساقط؛ للتقدُّم زمان ابن بزيع، كما يشهد به الليبي المتبع.

وأقرب الاحتمالات أن يكون محمد بن إسماعيل المذكور البرمكي أو النيسابوري؛ كما حفَّقه شيخنا في كتاب الرجال، والظاهر /٨/ من سياق روايات مذكورة في كتاب التوحيد لابن بابويه أنه البرمكي وهو نقء.

وبعد اللتيني أقول: الشك في محمد بن إسماعيل المذكور لا يقدح في جواز الاعتماد على الحديث الذي هو في طريقه، أما على طريقة العلامة الحلي ومن تبعه من المتأخرین القائلين بخبر الواحد المقطون العدالة فلأنَّ بقرينة التبع يعلم أنَّ الحديث

١. التوحيد، ص ٢٨٥، باب ٤١، ح ١.

٢. في هامش النسخة كتب الكاتب فوق هذه الحاشية: الحاشية موضوعة على حاشية ميرزا محمد بن علي التي كتبناها أنا

علي الهامش، انتهى.

٣. التوحيد، ص ٢٨٥، باب ٤١، ح ١.

المذكور منقول من كتاب حملاً بن عيسى مثلاً، وأن ذكر الوسائل إنما هو لمجرد اتصال السند لا لجواز العمل، وأماماً على طريقة من لا يعمل بخبر الواحد إلا إذا كان محفوظاً بقرينة توجب العلم بوروده عن المقصود كالسيد المرتضى، وعلى طريقة من يعمل بأخبار الأحاديث التي انعقد إجماع قدماء أصحابنا ممن أدركوا صحبة الأئمة عليهم السلام أو قرب

عهده بهم كالشيخ الطوسي على ما حفظه المحقق في أصوله حيث قال:

ذهب شيخنا أبو جعفر عليه السلام إلى العمل بخبر العدل من رواة أصحابنا، لكن لفظه وإن كان مطلقاً فمعنى التحقيق يتبيّن أنه لا يصل بالخبر مطلقاً، بل بهذه الأخبار التي رویت عن الأئمة عليهم السلام وروتها الأصحاب، لأن كل خبر يرويه إمامي يجب العمل به، هذه الذي تبيّن لي في كلامه، ويذكّرني إجماع الأصحاب على العمل بهذه الأخبار حتى لو رواها غير الإمامي وكان الخبر سليماً عن المعارض واشترط قوله في هذه الكتب الدائرة بين الأصحاب عمل به، واحتاج لذلك بوجوه ثلاثة: الأولى دعوى الإجماع على ذلك، فإنه لله الحمد ذكر أن تدين الأصحاب وحدتهم إذا طلبوا بصحة ما أفتى به العتقى منهم عول على المستقول في أصولهم المعتمدة وكتبهم المدوّنة، فيسلم لهم خصمه منهم الداعوى في ذلك، وهذه سجّلتهم من زمان النبي صلوات الله عليه وسلم إلى زمن الأئمة عليهم السلام، ولو لأن العمل بهذه الأخبار جائز لأنكروا وتبينوا من العامل به.

فلاقى ^٢ هذا الحديث من جملة الأحاديث المعتمدة عليها عند قدماء الأصحاب المجمع عليها، ومن تأمل من المتأخرین فيما ذكره ابن بابويه [في مقدمة الفقيه] من أن كل ما ذكره في كتابه حجة بينه وبين الله، وفيما ذكره محمد بن يعقوب في أوائل كتابه الكافي مما يدلّ على ^١/ أن كل ما ذكره في كتابه صحيح باصطلاح القدماء، وفيما ذكره المصطفى في أول هذا الكتاب من قوله «وجدت الأخبار كلها إلى آخره» يظهر عنده قرائن قوية مرخصة لجواز العمل بالأخبار الموجودة في كتب المشايخ الثلاثة، ويؤيد ذلك ما نقلناه عن السيد الأجل المرتضى في الفوائد المدنية حيث قال في جواب المسائل التالية المتعلقة بأخبار الأحاديث:

إن أكثر أخبارنا الرواية في كتبنا المعلومة مقطوعة ^٣ على صحتها إنما بالتواتر من طريق الإشاعة والإذاعة أو بأمرأة وعلامة دلت على صحتها وصدق روايتها، فهي موجبة للعلم

١. ملخص الأصول، ص ١٤٧.

٢. جواب أمّا (هاتش النسخة).

٣. في الفوائد المدنية: معلومة مقطوعة.

متنافية للقطع وبين وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص.^١ «امن».

وفي حديث زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إذا كان الماء أكثر من راوية... إلى آخره [ص ٧ ح ٤]. يمكن أن يكون سماع الحديث الثاني [هو الحديث ٧] عن أبي جعفر عليه السلام في مقام آخر غير مرتبط بالحديث الأول، ويكون المراد من «أكثر من راوية» قدر الكرا فما زاد «مد».^٢

وفي رواية العباس بن معروف، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم... إلى آخره [ص ٩ ح ١٠]: هذالسند إلى حماد بن عيسى صحيح، وهو ممن أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه والاختلاف الواقع بين النجاشي^٣ وابن الغضائري^٤ في تعديل إبراهيم بن عمر اليماني وتضعيقه لا يصلح معارضًا لهذا الإجماع. أمّا أولاً: فلأنّا لم ثبتت أحمد بن الحسين بن عبيدة الله الغضائري صاحب كتاب «ال الرجال»؛ فإنه غير مذكور فيما عندنا من كتب الرجال، فلا يصلح جرمه معارضًا لتعديل مثل النجاشي.

وأمّا ثانية: فلأنّ الظاهر أنه لا بد في الجرح خصوصاً فيمن عدل من بيان السبب، ومجرد دعوى الضعف لا يعارض العدالة الشابة، وعلى تقدير التعارض يرجح التعديل هنا برواية حماد بن عيسى عنه؛ فإنه في قوّة التوثيق له كما صرّح به الشهيد^٥ في شرح الإرشاد في رواية الحسن بن محبوب عن أبي الربيع الشامي. وبالجملة: الإجماع متبع ما لم يستحقّ معارض، فالظاهر أن الطريق صحيح [عاه].^٦

في كون معنى الإجماع ما فهمه نظر، أمّا ترجيح التعديل فغير بعيد والله أعلم [مد].^٧

١. المؤلّفون والآباء، ص ٦٢.

٢. المراد به أستاذه ميرزا محمد الإسترآبادي كما تقدم.

٣. رجال النجاشي، ص ٢١، رقم ٢٦.

٤. الخلاصة، ص ٦، رقم ١٥.

٥. المراد به: ملا عبده الله البرزوي، كما تقدم.

٦. المراد به: ميرزا محمد الإسترآبادي، كما تقدم.

باب كمية الكز

حاشية على أول سند هذا الباب: كان في بعض النسخ /١٠/: «الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى»، فكتب عليه بعض الأفاضل^١: «إنه في الطريق أحمد بن محمد بن يحيى العطار ولم ينص الأصحاب على توثيقه». ثم قال: «وقد روى هذه الرواية الشيخ في التهذيب بطريق آخر عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن يحيى^٢ إلى آخره وهو صحيح، وعلى هذه الرواية ينبغي أن يكون العمل؛ لأنها أصح ما في الباب انتهى».

لا يخفى أن المثبت في كتابنا هو المقتول من التهذيب، وهو الذي ينبغي موافقة التهذيب، ونسخ معتبرة عارضنا عليها كتابنا، لكن الحسين بن عبيد الله غير مصرح بالتوثيق «مد». 

حاشية على قوله: ذراعان عمقه... إلى آخره [ص ١١]: الذراع شبران، والسعنة هي الطول والعرض، ومضربيهما تسعة، فإذا ضرب أربعة العمق فيها حصل ستة وثلاثون، وإذا قالت عرب الحجاز: ثلاثة في ثلاثة مثلاً في التوب والأرض وأشباهم مما ليس له عمق تزيد أن يكون كل واحد من عرضه وطوله ثلاثة، وإذا قالت تلك العبارة في الحياض وأشباها مما له عمق، تزيد أن يكون كل واحد من سنته وعمقه ثلاثة، ومرادهم من السعة الامتداد الظاهر وهو مجموع الطول والعرض، فعلم من ذلك أن الأبعاد الثلاثة مذكورة في تلك الروايات.

ثم هنا مقام آخر وهو أن جمماً من متأخري أصحابنا زعموا أن المراد بـ«في» ضرب الحساب، فلو كان الماء منبسطاً على وجه الأرض بحيث يكون عمقه أقل ما يكون لم ينجس بورود النجاسة عليه، وقد تأمل في ذلك صاحب المعلم من جملة متأخري أصحابنا، والحق معه؛ فإن عرف أهل الحجاز يأبه عما زعموه، وأيضاً ميقات كلامهم ~~لا~~ يدل على أنه لابد في الكز المعتبر شرعاً أن يكون له عمق يعتد به «امن».

١. في هامش النسخة: السيد محمد [صاحب المدارك]. ونقله عنه الشيخ محمد حميد الشهيد الثاني في استئناف الأع祁ار [ج ١، ص ٩٣] قال: أما ما ذكره شيخنا في قوله على الكتاب ...

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤١، ح ١١٤.

وفي رواية عبدالله بن سنان عن إسماعيل بن جابر... إلى آخره [ص ١٠ ح ٢] حاشية وهي: هذه الرواية في التهذيب بطرفيين: أحدهما ماهنا^١، والأخر عن محمد بن خالد، عن محمد بن سنان، عن إسماعيل إلى آخره.^٢ والكتلني^٣ أوردها عن البرقي، عن ابن سنان^٤ من غير تعيين، والذي يظهر من تتبع أحوال الرجال أنَّ ابن سنان هنا هو محمد لا عبدالله، فيكون الرواية ضعيفة، وقد غفل عن ذلك جماعة فو صفوها بالصحة.^٥ [م ٤]. حاشية على قوله: فإذا لم يكن إلى ذلك طريق اعتبرنا الأسباب [ص ١١، ذيل ح ٤]: اعتبار هذا الشرط غير ضروري في الجمع وغير ظاهر.^٦ [م ١].

حاشية على قوله: أفتوا السائل على عادة بلده... إلى آخره [ص ١١، ذيل ح ١]: السائل هو محمد بن مسلم وهو من الطائف، والطائف من نواحي مكة.

حاشية على آخر الباب هكذا: خصوصاً العراق كما يدل عليه ما يأتي في رواية الكلبي النسائية في آخر باب الموضوع بالتبذيد.^٧ [م ٥].

باب حكم الماء الكثير

في رواية حريري بن عبدالله... إلى آخره [ص ١٢ ح ٢] حاشية هي هكذا: في الكافي عن حريري عن أخْبره^٨، فربما حصل به نوع شك في الاتصال.^٩ [م ٦].

باب الموضوع بتبذيد التمر

حاشية على قوله: من أسنده إليه غير إمام [ص ١٥، ذيل ح ١] هكذا: بل هو كذلك؛ فإنَّ الإمام لا يروي عن حريري.

^١. التهذيب، ج ١، ص ٤١ ح ١١٥.

^٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٧ ح ١٠١، وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٥٩، أبواب الماء المطلق باب ٩ ح ٧.

^٣. الكافي، ج ٣، ص ٣، ح ٧.

^٤. انظر استئناف الاعتبار في شرح الاستبصار، ج ١، ص ٩٦.

^٥. استئناف الاعتبار، ج ١، ص ١٦، ح ٢.

^٦. الكافي، ج ٣، ص ٢، ح ٣.

^٧. انظر استئناف الاعتبار، ج ١، ص ١١٦.

باب استعمال فضل [وضوء] الحائض

حاشية على قوله: عن سؤر الحائض قال: توضأ به [ص ١٧ ح ٢ هكذا: في الكافي]: لا توضأ به وتوضأ... إلى آخره^١ في سند صحيح عن عيسى.

باب الماء القليل يحصل فيه [شيء من] النجاسة

حاشية على قول: يجعل الركوة [ص ٢٠ ح ١ هكذا: يحمل، كذا في آخر السراويل]^٢ وهو صحيح.

[قوله: إذا أصابت الرجل جنابة (ص ٢٠ ح ٢) الجنابة - بالفتح -: النجاسة الوهمية الحالصة من خروج المني أو الجماع، وبالكسر: المني].

حاشية على قوله: عن محمد بن أحمد العلوى [ص ٢٣ ح ١٢ هكذا: محمد بن أحمد العلوى روى عنه أحمد بن إدريس، مذكور كذلك في من لم يرو عنهم^٣] وهذا وإن لم يكن فيه تصريح بالتوثيق إلا أنهم قالوا في أحمد بن إدريس: إنه كثير الحديث، صحيح الرواية، صرّح بذلك في: ست وعشرون^٤، على أن الرواية في الكافي^٥ في الصحيح بلا مروية، لكن ليس فيها دلالة على ما ذكره الشيخ.

باب سؤر ما يؤكل لحمه

[قوله: كل ما أكل لحمه بتوضأ (ص ٢٥ ح ١) في هذا الم محل حاشية وهي: في التهذيب قوله: «كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سؤره ويشرب» يدل على أن ما لا يؤكل لحمه لا يجوز التوضؤ به ولا الشرب منه^٦، ويرد عليه أن بعد تسليم الدلالة لانسلم أن المدلول عدم الجواز في ما لا يؤكل لحمه كلياً، بل عدم الجواز جزئياً، فيمكن أن يكون

١. الكافي، ج ٢، ص ١٠، ح ٢، رقم: لأن توضأ منه.

٢. مستطرفات السراويل، ص ٩، ح ٢٧ عن توادر البرزنطي.

٣. رجال الطوسي، ص ٥١٦، رقم: ٨٣.

٤. فهرست الشیخ، ص ٦٤، رقم: ٨١؛ رجال النجاشي، ص ٩٢، رقم: ٢٢٨؛ الخلاصة، ص ١٦، رقم: ١٤.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٧٢، ح ١٦.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٤ باب المياه وأحكامها، ذيل ح ٢٥.

صدقه سُور نجس العين، ولذلك أعرض عن ذلك المتأخر عن حاشية هكذا: استثناء الطيور
قوله: كل شيء من الطيور... إلى آخره (ص ٢٥ ح ١) [حاشية هكذا: استثناء الطيور
من بين ما لا يؤكل لحمه من الحيوانات.

[أبواب حكم الآثار]

باب البتر يقع فيها البعير^١

حاشية على عمرو بن سعيد [ص ٣٤، ح ١] هكذا: عمرو بن سعيد بن هلال هذا
كوفي؛ لأنَّه من رجال الصادق والباقر ^{عليهما السلام}، والعالمة في ذلك ^{زعم} أنه المدائني
وليس كذلك؛ لأنَّه من رجال الرضا ^{عليه السلام} [مذكورة].

حاشية على قوله: فإن مات فيها ثور [ص ٢٥ ح ٣]: هكذا في بب: فإن مات فيها ثور أو
نحوه ^٥ وحيثئذ فربما دلَّ على حكم البعير بوجه.

باب البتر يقع فيها الفارة

قوله: [عن عبد الرحمن بن أبي هاشم [ص ٤٠ ح ٦]: في جشن: عبد الرحمن بن محمد
بن أبي هاشم ^٢، وفي سـت: عبد الرحمن بن أبي هاشم ^٣، والظاهر الاتحاد وقد وثقه
النجاشي مرتين ^٤] [مذكورة].

حاشية على رواية جابر [ص ٤١ ح ١٠] هكذا: المصطفى ^ص لم يذكر طريقه إلى جابر
في أسانيد هذا الكتاب ولا في بب وطريقه إليه في الفهرست مختلف ^{١١} [مذكورة].

١. نقل هذه الأشكال على الشيخ حميد الشهيد الثاني في استئناف الاعتبار (ج ١، ص ٢٣) عن شيخيه صاحب المدارثة
وميرزا محمد الاسترابادي.

٢. في المخطوط: بعير.

٣. المختلف، ج ١، ص ١٩٤.

٤. انظر استئناف الاعتبار، ج ١، ص ٢٦٩.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦٩٥.

٦. رجال النجاشي، ص ٢٣٦، رقم ٦٦٢.

٧. فهرست الشيخ، ص ٣١٢، رقم ٣٧٨.

٨. رجال النجاشي، ص ٢٢٦، رقم ٦٢٣، استئناف الاعتبار، ج ١، ص ٣١.

٩. الفهرست، ص ١١٦، رقم ١٥٨.

١٠. انظر استئناف الاعتبار، ج ١، ص ٣٠٦.

باب البتر تقع فيها العذرة

حاشية على قوله: أخبرني الشيخ [ص ٤١ ح ١] هكذا: في بٍ وهو الصواب: أخبرني الشيخ أيده الله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله [ومحمد بن الحسن]، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد.^١

ويحتمل أن يكون الساقط من قلم النسخ عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان؛ فإنه أحد طرقه إلى حسين بن سعيد، كما تكرر في الكتاب وذكره في الأسانيد «أمن».

[قوله: فالوجه في هذين الخبرين ... إلى آخره (ص ٤٢ ذيل ح ٣)] حاشية على حمل الشيخ: الأول فيه إلغاز وتأخير البيان عن وقت الحاجة، والثاني فيه خروج عن حقيقة اللفظ للفرق بين المصنوع والبتر مع نحو ما تقدم.^٢

حاشية على قوله: يحتمل هذا الخبر أيضًا شيئين ... إلى آخره [ص ٤٣ ح ٤]: الأحسن ردة الخبر بضعف السند.

[قوله: عن كردوبه (ص ٤٣ ح ٥)] أكردوبه غير مذكور في كتب الرجال، وإنما اكتفي في توثيقه برواية ابن أبي عمير عنه وفيه نظر.

باب الدجاجة

الأجرود الاكتفاء بنزح الخمس للطير مطلقاً، كما تضمنته رواية أبيأسامة الصحيحة عن الصادق عليه السلام.^٣

باب مقدار ما يكون بين البتر والبالوعة

[قوله: عن أبي اسماعيل السراج (ص ٤٥ ح ٢)] في كتب الرجال أبواسماعيل السراج هو عبدالله بن عثمان، وكذلك في الكافي في صلاة الحراج، وفي باب البتر

١. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٢.

٢. نقل هذين الإشكالين (على الشيخ) حفيد الشهيد الثاني في استفتاء الأعشار، ج ١، ص ٣١٣ عن شيخه صاحب المدارك، انظر المدارك، ج ١، ص ٥٨.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨٤ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٧.

تكون تحت البالوعة^١ فتوسيط «عن» بينها كما في بعض النسخ سهو.
 قوله: [ولَا يغوله حَتَّى يبلغ إِلَيْهِ] [ص ٤٦ ح ٣]: في الكافي: ولا قعر له حتى يبلغ البشر^٢
 قلت: في بعض كتب الحديث: لا قعر له ولا بعضاها^(٣) ولا يغوله بفعل المضارع
 والغين المعجمة والمآل واحد.

باب من أراد الاستئناء

حاشية على قوله: **فِي كُونِ اسْمِ مُحَمَّدٍ ثَالِثًا لِأَبِيسِ [ص ٤٨ ح ٣]**: قد يحمل ذلك على
 ما إذا لم يرد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

باب وجوب الاستئناء

بعد صفحة [قوله: أَخْبَرَنِي الشِّيخُ إِلَيْهِ أَنَّ قَالَ: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ وَالْحَسِينِ بْنِ سَعِيدٍ [ص ٥٣ ح ٧]. عَنْ الْحَسِينِ [بْنِ سَعِيدٍ] [نَسْخَةُ بَدْلٍ].]
 الصواب: والحسين بن سعيد. / ١٢ / سبجي في [الحديث ١ من] باب مقدار ما
 يمسح: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد وأبيه محمد بن عيسى، عن
 محمد بن أبي عمير إلى آخره «امن».

[قوله: فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَوْضِيḥاً... إِلَى آخِرِهِ] [ص ٥٣ ذِيلِ ح ٨] أَقِيلُ:
 الْأَجْوَدُ الْحَمْلُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ كَرَوِيَّةُ سَلِيمَانَ بْنَ خَالِدٍ [ح ١٢].

[قوله: وَأَنْ كَانَ فَدَ اسْتَنْجِي بِالْأَحْجَارِ] [ص ٥٥ ذِيلِ ح ١٤] يَنْبَغِي قِرَاءَةُ «أَنْ» بفتح
 الهمزة في «وَأَنْ كَانَ»، وإن كان الأولى تركه.^٢

[قوله: فَأَمَّا مَارْوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيْهِ بْنُ مُحْبُوبٍ... إِلَى آخِرِهِ] [ص ١٦] الرواية
 صحيحة، ومقتضاؤها عدم إعادة الصلاة بعد الفراغ من نسوان الاستئناء، وفي معناها

١. الكافي ج ٣، ص ٨ ح ٣؛ ص ٤٧٨ ح ٦.

٢. الكافي ج ٣، ص ٨، ح ٢.

٣. ثناوا في استصحابه الأعتبار (ج ١، ص ٣٨٠) عن شيخه ميرزا محمد الاستري أبيادي، وهذا نص كلامه: وذكر
 شيئاً من المحقق ميرزا محمدـ أبا اللهـ في قوله على الكتاب ما هذا لفظه: ينبغي قراءة «أَنْ... ثم ثالـ وينبغي اتباع
 أمرهـ.

موئلة عمار السباباطي [ج ١٤] ورواية هشام بن سالم المتقدمة [ج ١٢] ورواية عمرو بن أبي نصر الآتية [ج ١٨] فقد يتوجه العمل بها وحمل ما تضمنه الأمر بإعادة الصلاة على الاستحباب.

[قوله:] عن الحسن بن علي بن (عن «خ ل») عبداله بن المغيرة [ص ٥٦ ج ١٨]: بن عبدالله بن المغيرة هو الموافق للتهذيب^١ والمناسب للمقام، وأئمًا عن عبدالله بن المغيرة غير سليمان، «امن».

[قوله:] وذلك ظاهر على مаниعه [ص ٥٦ ذيل ج ٢٠] الأولى أن يقول: وذلك غير ناقض لل موضوع؛ لأنَّه المذى، وذلك ظاهر في بسب الودي^٢ وهو الصحيح.

باب النهي عن استعمال الماء الجديد

[قوله:] قال: وضأت أبا جعفر^{عليه السلام} بجمع وفديال... إلى آخره [ص ٥٨ ج ٢] وهذه الاستعانة ليست من المحزنة، ولعلَّها لم تكن على جهة الكراهة أيضًا، كما إذا كان الماء في القرية فافهم.

[قوله:] موافقان لمذاهب (كثير)^٣ نسخة) من العامة [ص ٥٩ ذيل ج ٤] هذه النسخة أنساب بالحمل على التقية في الحديث الأول؛ لأنَّ بعض العامة جرُّوا المسح على الرجلين، لكن عين الماء الجديد.

* * *

حاشية على هذا الم محل: لم يورد الشيخ في هذا الباب ما يتضمن نهياً عن المسح بالماء الجديد، وإنما تضمن حكاية فعل النبي^{صلوات الله عليه وسلم} وأبي^٤ جعفر^{عليه السلام}، وهذا لا يدل على وجوب ذلك، والأولى الاستدلال في ذلك بصحيحة زرارة عن أبي جعفر^{عليه السلام} حيث قال فيها: وتسع بيته بمثلك تصريحك^٥ «الحديث» وهذا بناء على ما قيل من أنَّ الجملة

١. التهذيب، ج ١، ص ٥١، ج ١٤٨.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٥٥٢ ذيل ج ٨٩.

٣. في النسخة: أبو.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٥، باب صفة الوضوء، ح ٤.

الخبرية هنا بمعنى الأمر فيقتضي الوجوب . (م ٢٥)

* * *

حاشية على هذا الم محل : كأن المراد أنه ينسى مسح رأسه فلا يدرى مسح أم لا ،
وإلا استئناف الصلاة ، وهو الظاهر ، وهو في الموضوع .^١

باب مقدار ما يمسح من الرأس ... إلى آخره

[قوله :] عن حماد ، عن الحسين [ص ٦٤٢ ح ٢] كأنه ابن أبي العلاء .

[قوله :] لو أن رجلاً قال بإصبعين [ص ٦٤٢ ح ٣] في الكافي^٢ : بإصبعين من أصابعه
هكذا فقل : لا ، إلأ يكفيه^٣ / ١٤٣ / أثبتت مكان^٤ الغسل مسحاً .

باب الأذنين

حاشية على أول الباب : في الكافي : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،
عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله^٥ قال : الأذنان ليسا من الوجه ولا من
الرأس . قال : وذكر المسح فقال : امسح على مقدم رأسك ، وامسح على القدمين ، وابدا بالشق
الأيمن .^٦

باب وجوب المسح على الرجلين

[قوله :] عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء ، عن أحدهما [ص ٦٤٢ ح ٢] في بب : عن
العلاء عن محمد إلى آخره^٧ وهو الذي ينبغي ; لأن العلاء لم يرو عن الباقر^{عليه السلام} .^٨

^١ في استقصاء الأ اختيار ، ج ١ ، ص ٤٠ : وفي فوائد شيخنا المحقق - سلمه الله تعالى - على الكتاب : إن المراد : نسي
فلا يدرى مسح أم لا ، وإن استئناف الصلاة وقيل : الظاهر استئناف الموضوع ، ثابت^٩ ، والمراد بشيخه ميرزا محمد
الإسترآبادي .

^٢ الكافي ، ج ١ ، ص ٤٠ ، ح ٦ .

^٣ في الهاشم : خل : فقل لا ، لا يكفيه .

^٤ في هامش النسخة بدل : بعض .

^٥ الكافي ، ج ٣ ، ص ٢٩ ، ح ٢ .

^٦ التهذيب ، ج ١ ، ص ٦٤ ، ح ١٧٨ .

^٧ في استقصاء الأ اختيار ، ج ١ ، ص ٤٢٦ : رواية العلاء عن أحدهما محل تأمل ، لأن العلاء لا يروي عن الباقر^{عليه السلام} كما
ذكره شيخنا المحقق ميرزا محمد - آية الله - في فوائد على الكتاب .

حاشية على [قوله: الحسين بن سعيد، عن حماد... إلى آخره] [ص ٦٥ ح ٥]: في هذا الحديث الشريف دلالة على أن المعتبر في الموضوع مراعاة الجفاف مطلقاً، وعلى جواز المسح على الرجل المبلولة. «امن».

[قوله: فَأَئُمَا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفارُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسْبِطِ] [ص ٦٥ ح ٨] الموجود في كتب الرجال: مبنية على عبد الله أبو الجوزاء بروي عنه محمد بن الحسن الصفار^١، فيما في الكتاب سهو من قلم الناسخ. «مد».

[قوله: وَاسْتَنَّ (ص ٦٦ ح ٨)] وفي حديث السواك: إنه كان يستنّ بعود من أراك.^٢

[قوله: وَمَا يَخْتَضُونَ بِرَوَايَتِهِ لَا يَعْلَمُ بِهِ] [ص ٦٦ ذِيل ح ٨] قال المصنف^٣: لا يعمل به [أي] لا يصح أو لم يثبت وروده عن المقصود أو ما يقرب منه من العبارات، فلا دلالة فيه على أنه غير موجود في الكتب المعتمدة. «امن».

باب التسمية على حال الموضوع

[قوله: عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْيِسٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلَىٰ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسْفِرِيَّةِ، عَنْ الْعِيسَى بْنِ الْقَاسِمِ] [ص ٦٧ ح ١]. الحسن بن علي هو ابن فضال، ورواية أَحْمَدَ عنْه كروايتها عن عبد الله بن المغيرة معلومة، فما أدرى ما الباعث على الرهم أنه عن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة^٤ بعد ما اتفقت النسخ، مع أن العيسى أعلى مرتبة من أَدْ يروي عنه الحسن بن عبد الله بن المغيرة، والحسن بن علي بن فضال لشهرته وكثرة روايته جدير بالإطلاق. «مد».^٥

باب عدد مرات الموضوع

[قوله: مَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ^٦ [ص ٧٠ ح ٤] الرواية بعينها موجودة في بسب

١. انظر رجال البخاري، ص ٤٢٢ - ٤٢٣، رقم ١١٢٩.

٢. انظر النهاية، ج ٢، ص ٤١١.

٣. المؤمن صاحب المدارك في قوله على الاستئصال كما عنه في مستحبه الاختبار، ج ١، ص ٤٤٢.

٤. المرادي ميرزا محمد الإسراييلي كما تقدم، ونقلها حفيظ الشهيد الثاني في مستحبه الاختبار، ج ١، ص ٤٤٢: قال: قال شيخنا المحقق - سلمه الله - في غوانمه: أحسن من علي هو ابن فضال ورواية....

٥. في هامش النسخة: خ ل: على المذهب.

وفيها: ما كان وضوء على **الإماءة**^١، وفي الكافي في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم كذلك.^٢

حاشية على قوله: فالوجه في هذين الخبرين ... إلى آخره [ص ٧٠ ذيل ح ٦]: هذا الحمل موضوع نظر؛ لأن الشتبة لو كانت مستحبة لم ينحصر وضوء رسول الله ﷺ ولا وضوء على **الإماءة**، قوله: «لأنه لا خلاف، كذلك»؛ لأن الخلاف في استحباب الثانية متحقق^٣؛ قوله: «وأيضاً قد قدمنا إلى آخره» كذلك أيضاً إذا ينقدم ما يدل على استحباب المرتدين، والأجود الجمع بأفضلية المرأة وحمل المرتدين على الجواز^٤، وأنحوط منه وأجود حمل التعبد وجوازه على الغرفة والكاف دون الغسلة الثانية.

«م٥».

باب وجوب الموالاة

حاشية على رواية الحسين بن سعيد [عن معاوية بن عمار (ص ٧٢ ح ٢)]: في رواية الحسين بن سعيد عن معاوية بن عمار بلا واسطة نوع تأمل، والمعروف بواسطة كفضالة. «م٥».

في هذا الحديث الشريف - مثل ما تقدم في باب وجوب المسع على الرجلين - دلالة على أن المعتبر مراعاة الجفاف «امن».

باب وجوب الترتيب

[الحاشية على الحديث الأول]: فيما رأينا من نسخ أسانيد كتابي الشيخ **أبو عبدالله** أحمد بن أبي رافع الصميري^٥ «امن».

حاشية في هذا محل: لم يذكر في الباب ما يدل على تقديم مسح اليمنى على

١. التهذيب، ج ١، ص ٨٠، رقم ٢٠٧.

٢. الكافي ج ٣، ص ٢٧، ح ٩.

٣. في هامش النسخة: قيل ذلك كما في الكافي [٢٧٣] ونقله ابن إدريس عن أحمد بن محمد بن أبي نصر.

٤. انظر استقصاء الأعيان، ج ١، ص ٤٥٧، ٤٥٨.

٥. في المصدر المطبوع: أبو عبدالله الحسين بن أبي رافع الصميري، وفي نسخة الشيخ محمد صاحب استقصاء الأعيان، ج ١، ص ٢٧٤: أبو عبدالله بن أبي رافع الصميري.

اليسرى وقد روى الكليني^١ ما يقتضي ذلك وعلقناه على باب الأذنين فليراجع، ولا يأس بالحمل على الاستحباب. [م٥].

باب المسح على الجبائر

حاشية على آخر الباب: كأنه يزيد حمل وضع الإناء وإيصال الماء على الوجه الخاص على الاستحباب إذا أمكن إيصال الماء إلى موضع العبر، لا مطلق الإيصال.

[أبواب ما ينقضن الوضوء وما لا ينقضنه]

باب ما ينقضن الوضوء

[قوله: وبهذا الإسناد عن حماد (ص ٧٩ ح ٢) [حاشية في أول الباب: كذا في نسخ الكتاب، وفي مسب: وبهذا الإسناد عن الحسين بن سعيد، عن حماد، وهو الذي ينبغي .] ، «م٥»]

[قوله: عن محمد بن الفضيل (ص ٨٠ ح ٨) [محمد بن الفضيل^٢ بالتصنيف ضعيف، وغيره ثقة، وربما توجه الاتحاد.]

باب الديدان

حاشية على قوله: فالوجه... إلى آخره [ص ٨٢ ذيل ح ٣]: ويحتمل أيضاً أن يكون المراد خروج مقدار حب القرع من الغاط.

١. الكافي ح ٣، ص ٢٩، ح ١٢ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٤١٨ أبواب الوضوء، باب ٢٥ ح ١.
٢. في هامش النسخة: نسخة بدل: الفضيل.

٣. في استئناف الأعيتل، ح ٢، ص ١٥: «محمد بن الفضيل» في أكثر النسخ، وفي بعضها «ابن الفضيل» مصرياً.
وذكر شيخنا المحقق سلمة الله - في قوانبه على الكتاب أن ابن المصير ضعيف وغيره ثقة، وربما توجه الاتحاد، إنهم.

ومثاله سلمة الله - من أن محمد بن الفضيل ضعيف وغيره ثقة محل كلام؛ لأن كليهما في الرجال مشترك بين من وثقه وغيره، ولذلك لهم من القرآن ما قاله، وهو أعلم.

باب القيء

[قوله: عن الحسن بن علي الكوفي، عن الحسن بن علي بن فضال... إلى آخره] (ص ٨٣) ح ٢) في أسانيد التقى: الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة الكوفي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن غالب بن عثمان، عن روح بن عبدالرحيم. «أمن».

باب الضحك

حاشية على الحمل [ص ٨٢]: بل على الضحك والقيء، اللذين غاب عن نفسه فيهما.

باب الريح

[قوله: عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن هلال (ص ٩٠ ح ١)] حاشية على أول الباب: قد مضى في [الحديث ١٢ من] باب وجوب الاستنجاء من الغانط في موضع: فأماماً ما رواه سعد، عن موسى بن الحسن والحسن بن علي، عن أحمد بن هلال، [و] في موضع [في الحديث ١٨]: «فاما ما رواه سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة»، وهذا نسختان: إحداهما عن الحسن، والأخر عن الحسين، والأول متعين لما مضى. «أمن».

حاشية أخرى: ١٦/ في بعض النسخ: الحسن بن علي. قيل هو ابن فضال، وفيه نظر؛ فإنَّ سعداً يروي كتب ابن فضال ورواياته بواسطة أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين وبنان بن محمد ونحوهم، نعم يحتمل الزيتوني الأشعري؛ [إذ] يروي عنه محمد بن يحيى وهو في مرتبة سعد، والحسن بن علي بن النعمان؛ إذ روى عنه الصغار، وغير ذلك.^١

^١. نقل هذه الحاشية الشيخ محمد في استقصاء الأعشار (ج ٢، ص ٥٩) عن شيخه ميرزا محمد الإشترايادي قال: ذكر شيخنا المحقق -سله الله - في وائدته على الكتاب ما هدلت لفظه: قيل: «هو ابن فضال» وفيه نظر... ثم قال: والأمر كما قال.

باب حكم المذي

[قوله]: يخرج من الإحليل المنبي والمذي والوادي والوادي... إلى آخره (ص ٩٣ ح ١١) حاشية في وسط الباب: قالت: لم أجده في كتب العامة ولا في كتب اللغة الوادي بالمعجمة بمعنى يناسب ما اشتهر في كتب المتأخرین من أصحابنا، ولم أجده في رواياتنا إلا في هذا الحديث، وحمله ابن بابويه في الفقيه على أربعة أشياء^١، وتبعه الشيخ علي من المتأخرین وغيره، ويمكن أن يكون الرابع بالدار المهملة فيكون بياناً للثالث، ويرجعه الله لم يمض حكم الوادي بالمهملة، والله أعلم. «امن».

حاشية على [قوله]: فأماماً ما رواه الحسن بن محبوب [ص ٩٤ ح ١٢]: طريق الشیخ إلى حسن بن محبوب في ست صحيح^٢، وابن سنان هو عبد الله.

باب شرب^٣ الأنبلان

[قوله]: والاستنشاق لم شرب اللبن (ص ٩٧ ذيل ح ٢) [قيد في آخر الباب: لا وجه لذكر الاستنشاق؛ إذ ليس في الرواية].

باب وجوب غسل الميت

[قوله]: عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن رجل حدثه... إلى آخره (ص ١٠١ ح ٩) [في الفقيه]: وسائل عبدالرحمن بن أبي نجران أبا الحسن موسى^٤ عن ثلاثة نفر إلى آخره^٥، وعلى هذا فالرواية صحيحة خالية من الإرسال.

[قوله]: ويقتضي به وكيف يصليونه^٦ [ص ١٠١ ح ٩] «ويقتضي به» ليس في الكافي^٧ وكذلك الذي ينبغي.

حاشية على آخر الباب على المتنافي: الرواية المذكورة إنما تضمنت أنَّ غسل من

١. من لا يحضره المفتي، ج ١، ص ٣٩ باب ما ينجز التوب والجحد، ذيل الحديث.

٢. الفهروست، ص ١٢٢، رقم ١٩٦.

٣. في النسخة: سور.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٩، ح ٢٢٢، وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٧٥ أبواب التبسم باب ١٨ ح ١.

٥. في المصدر: يصليون.

٦. لم يرد الحديث في الكافي، بل ورد في الفقيه، وقوله «ويقتضي به» ليس فيه.

غسل ميتاً فرض لا غسل الميت.

[أبواب الجنابة وأحكامها]

باب أن المرأة إذا أفرزت

حاشية أول الباب: كان المراد به أنه لا يكتفى معه عن هذا الإخفاء الحكم عنهن، بل عدم إظهار وقوع ذلك لهن، وبينهن الحكم بأنه لو قدر مثل ذلك لوجب الغسل.

[قوله: عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عثمان (ص ١٠٥ ح ٢)] رواية الحسين بن سعيد عن حماد بن عثمان بغير واسطة قليل جداً، إلا أنه واقع في غير هذا الحديث أيضاً، والواسطة غالباً ابن أبي عمير أو فضالة، وللقاء يحتمل، إلا أن بعض أصحابنا الممارسين في أحوال الرجال قال: إن احتفال سقوط الواسطة سهواً أقرب في الاعتبار. [م ٥]

[قوله: عن محمد بن عبد الحميد الطائي (ص ١٠٥ ح ٣)] الظاهر أن هذا غير ابن عبدالحميد بن سالم، وهذا غير مذكور في الرجال.

[قوله: فالوجه في هذه الخبر ما ذكرناه] [ص ١٠٧ ح ٨] قد / يمنع جريانه فيه، وفي المنهي أن هذه الروايات قد عارضت إجماع المسلمين والأخبار الصحيحة المستفيضة، فوجب إطراحها وهو أوجه [م ١٥].

لهذا الخبر توجيه آخر غير توجيه المصنف وتوجيه العلامة في المنهي، وهو حمله على التقية؛ لما ذهب إليه أبو حنيفة وغيره من أن اليمانة بدون الفرج ما يجب الغسل [م ١٤].

باب التقاء الختنين

[قوله: فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس [ص ١٠٩ ح ٦] قبل العباس]

١. المنهي، ج ١، ص ٧٨.

٢. النسخة: + في.

إئمأ ابن معروف؛ للتصریح به، وعندی احتمال ابن عامر مثله أو أظہر «م۱۸».^۱
ينافي حمل هذه الروایة على مفاذ المتقدمة من أنه يرى بعد ما يمکث، والکل
على ما إذا كان فيه نوع اشتباه، وإلا فيجب الغسل مع كونه مبتاً على كل حال.

باب الرجل يجامع

[قوله: عن محمد بن علي بن محیوب، عن ابن أبي عمر (ص ١١٢ ح ١)] في بیب: عن
محمد بن علي بن محیوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمر^٢، وهو المناسب.
آخر الباب: [قوله:] يوجب العلم [وهذا الخبر من أخبار الأحاديث لا يوجب العلم ...
إلى آخره (ص ١١٢ ذبیل ح ٤)]. وفي نسخة: والعمل، وهذا لا يوجب العلم ولا العمل
فلا يعمل به.

باب الجنب [والحانن يفرعن القرآن]

حاشية على [قوله: عبد الغفار الحارثي (ص ١١٤ ح ٤): بعض الأصحاب جعله
الجازي، وما وجدناه في شيء من النسخ، وكأنه بمعونة ما في ص ٣ جعله كذلك، وهو
الأظهر؛ لكن في كتاب الشيخ بخطه ^٣ في رجال الصادق ^٤ الحارثي ^٥ وقد نقله «م۱۵»
أيضاً، والله أعلم.^٦

حاشية على وسط الباب: الظاهر أن المراد ما يوجب قراءة السجدة دون غيره،
فيوافق مذهب السيد المرتضى دون ما ذكره الشيخ ومن تبعه «م۱۵».
آخر الباب فيد فيه تأمل فتدبر (٩)

١. في استقصاء الاعتبار، ج ٢، ص ١٨١: والباس فيه قد قدمنا عن الوالد ^٧ أنه كان يقطع بأنه ابن معروف، قوله
مؤيدات من الأخبار السابقة واللاحقة، وبين عامر أيضاً في حيز الاحتمال، وشيخنا المحقق میرزا محمد - آیة الله -
قال في فوائدته على الكتاب: وعندی أن احتمال ابن عامر مثله - يعني ابن معروف - أو أظہر.

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٢٤ ح ٣٣٥.

٣. الخلاصة، ص ١١٧، باب ٩، رقم ٢.

٤. رجال الطوسي، ص ٢٣٧، رقم ٢٢٨، وفيه: الجازي، وفي الهاشم: في بعض نسخ المصدر: الحارثي.

٥. رجال ابن داود، ص ١٣٠، رقم ٥٩٤.

٦. نقل هذه الحاشية في استقصاء الاعتبار، ج ٢، ص ٤١١ عن فوائد شيخه میرزا محمد الاسترآبادي.

[باب الحنف يدهن... إلى آخره]

[قوله:] فإنه يخاف منه الوضع [ص ١٦٧ م ٦] المراد به هنا البرص.

باب الجنب هل عليه... إلى آخره

حاشية [على] أُول الباب [قوله: عنه عن علي بن الحكم (ص ١١٧ ح ٢)]: مرجعه غير ظاهر، وقد روى الشيخ هذا الحديث عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم،^١ والظاهر أنه أحمد بن محمد بن عيسى، فكأنه هنا لما وقع نظره على^٢ أحمد بن محمد توهّمه ابن عيسى فقال: عنه. وربما قيل^٣ برجوعه إلى محمد بن الحسين؛ لأنّه أقرب من يصحّ [أن] يروي عن علي بن الحكم [م٥].^٤

في التهذيب: «أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... إلى آخره»^٥ ومقتضى التصریحات الواقعة في كتب الحديث وفي الأسانید أنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ هَذَا هُوَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى، وَتَحْقِيقَ الْمَقْلَمَ أَنَّ الشِّيخَ كَتَبَ هَذِينَ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ كِتَابِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى، فَصَرَّحَ بِاسْمِهِ فِي التهذيب كَمَا هُوَ عَادِهُ، وَغُفِلَ عَنِ ذَلِكَ فِي الْاِسْتِعْلَامِ، فَتَأْمِنُ، عِبَارَةً كَتَبَهُ بِعِنْدِهِ». امن».

[قوله: عن أبي بصير (ص ١١٨ ح ٥)]. أبو بصير هذا هو يحيى بن القاسم، وفيه ضعف، وقد روی هذا المعنى زرارة/١٨/ في الصحيح^٦ فلا يناس بالاستحباب.^٧

باب وجوب الاستيراد

في أول الباب حاشية [على قوله: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن مسکان] (ص ۱۱۸ ح ۱) [في بب وفي: أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن عبدالله بن

^١. التهدیب، ج ١، ص ٤٣١، ح ٥٠، ٢٥٩.

٤. في الاستفهام: إلى -

^٣ الفائز بـ صاحب المدارك في فوائد على الاتصال كما عنه في استفادة الأغذى، ج ٢، ص ٢٢٠.

٤. نقل هذه الحاشية لم استقصاء الاعتبار (ج ٢، ص ٢٣٠) عن فوائد شيخ ميرزا محمد الاستر آبادى.

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٣٦، ح ٢٥٩.

^٦ التهذيب، ج ١، ص ١٤٨، ١٤٩، ٤٢٢؛ وسلام الشعفة، ج ٢، ص ٢٣٠، أبواب الجنائزية باب ٢٢ م ٥.

٧. نقل هذه العاشرية في استفتاء الاعتبار (ج ٢، ص ٢٣٢) عن فوائد شيخ ميرزا محمد الاستاداري.

مسكانٍ فالظاهر سقوط واسطة غير عدل، فالطريق غير صحيح «مد».

قوله: ويعيد الصلاة [ص ١١٩ ح ٤] لأن المراد به إذا كان في أشنانها، وقوله: لأن يكون بال... إلى آخره لأن المراد به أنه لا يعيد غسله، ولكن يعيد صلاته ووضوءه إذا لم يستبرأ من البول، والله أعلم «مد».

حاشية على التوجيهين [في قوله: فالوجه في هذين الخبرين... إلى آخره (ص ١٢٠

ذيل ح ٧]: وهذا وجه ثالث وهو أن يكون على وجه ظن أنه ليس بمعنى «مد».

حاشية على الوجهين: الوجه الأول لا دليل عليه من الروايات، وما يقال في توجيهه: «إنه إذا اجتهد واخترت ولم يتأت [له] [البول] كان الظاهر عدم بقاء شيء في المجرى، كما في البول، وإن التكليف بأكثر من ذلك كالخرج، وإن القائل بخلافه غير ظاهر»، فموضوع تأمل.

وأما الثاني فرواية جميل ضعيفة بجهالة علي بن السندي، وإن كان هو علي بن إسماعيل على ما وصل إلينا من نسخ كثيـر، وقد روى نصر بن الصبّاح؛ فإن توقيفه لا يعتمد عليه، على أن العلامة نقله علىـي بن السري^٣، وهو يوجب نوع وهن.

وقيل^٤ على أن السؤال فيها وإن وقع عن حكم الناسـي، إلا أن التعليـل المستفاد من الجواب من قوله: «قد تحضرت ونزل من الحـبائل» يقتضـي عدم الفرق بينه وبين غيره. وقد ينظر فيه لوجوب الاستـبراء بالبول، فمنع العـدم يخالف المـأمور [به]، ومع النـسان يعذر، ورواية أـحمد بن هـلال ضعـيفة جـداً بـشهرـته بكـثرة الذـمم، فلا يـنبغي التـعلـق بها وجعلـها مـفسـراً للأـخبار كلـها. ومتىـنـتـظرـالـوقـوفـمعـالأـخـبارـالـصـحيـحةـوالـحـكمـبـإـعادـةـالـغـسلـبـالـبـلـلـالـمـذـكـورـمـعـعدـمـالـبـولـمـطلـقاًـ«ـمـدـ».

حاشية أخرى: ليس في هذه الرواية أنه خرج منه بعد الغسل شيء، فيمكن أن

١. التهذيب، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٤، المكتبة، ج ٣، ص ٤٩، ح ١، الوسائل، ج ٢، ص ٢٠١ أبواب الجنابة باب ١٣

ذيل ح ١.

٢. رجال الائمة، ص ٥٩٨، رقم ١١١٩.

٣. الخلاصة، ص ٩٨، رقم ٢٨.

٤. القائل به صاحب المدارك كما في مستقصـاءـالـاعتـبارـ، ج ٢، ص ٢٤٨.

٥. نقل هذه الحاشية متطرقـةـفيـمستـقصـاءـالـاعتـبارـ، ج ٢، ص ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩.

يتحمل على أنه لا يعيد الغسل بمجرد كونه قبل البول، فيجوز أن يصلّي^١ به، ثم إذا جاء شيء يكُون عليه التحلل^٢ مدة، بل يتحمل على ما إذا لم يقع الاستبراء بعد البول.

فيفيد على قوله: بالوجه الذي ذكرناه [ص ١٢٠ ذيل ح ٩]: بل يتحمل على ما إذا لم يقع الاستبراء بعد البول.

باب مقدار الماء

حاشية على تفسير الرطْل: هذا إذا كان الرطْل خمس عشرة أوقية وهو بعيداً مـ٤٥.

المطابقة حينئذ أيضاً غير متحققة؛ إذ الأربعية أمداد على هذا تنقص عن وزن ستة أرطال، ستة أرطال المدينة خمین درهماً^٣ مـ٤٥.

باب وجوب الترتيب في غسل الجنابة

أول الباب [قوله: يدرك المعنى من المرفق] [ص ١٢٣ ح ١٩/١] في نسخة وفي التهذيب: المعرفتين^٤، والظاهر الأول.

حاشية [على] **أول الباب** كبيرة: ما أورده في هذا الباب من الروايات لا دلالة فيها على الترتيب بين الجانبيين، بل مقتضى صحيحتي أحمد بن محمد ومحمد بن مسلم عدم وجوب ذلك؛ فإنه لو كان واجباً لذكره في واجب السؤال عن كيفية الغسل وفي معناها روايات، منها: صحيحة زرارة عن أبي عبد الله[ؑ] وصحيبة يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن[ؑ]، وهو ظاهر اختيار الصدوقين وأبن الجنيد تمثلاً بمقتضى الأخبار الصحيحة المطابقة لمقتضى الأصل وظاهر القرآن.

نعم في حسنة زرارة قال: فقلت: كيف يغسل الجنب؟ فقال: إن لم يكن أصاب كفه شيء غسلها في الماء، ثم بدأ بفرجه فألفقه بثلاث غرف، ثم صب على رأسه ثلاثة أكف، ثم صب على منكبه الأربعين مرتين، وعلى منكبه الأربعين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه.^٥ وقوله:

١. في النسخة: تصل.

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٣٢ ح ٣٦٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٣ ح ٤٣؛ التهذيب، ج ١، ص ١٣٣ ح ٣٦٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٩ أبواب الجنابة باب ٢٦ ج ٢.

«ثم صبَّ على منكبه الأيمن» يشعر بتقديم منكبه الأيمن ظاهراً، لكن لا يعارض بمثله الأخبار المتقدمة، وأين هذا من التقديم^١ المشهور، والرجحان المطلق مما لا نزاع فيه، فيمكن الجمع بالاستحباب والأولوية فتدبر.^٢

وقال المحقق بعد الاعتراف بعدم دلالة الروايات وصراحتها إلا على تقديم الرأس:

لكنْ فنهاؤنا [اليوم] بأجمعهم يفتون بتقديم اليمين على الشمال، ويجعلونه شرطاً في صحة النسل، وقد أقنى بذلك ثلاثة وأربعين^٣ انتهى.

وقد نقله بعض محققين المعاصرین بعد التصریع بعدم دلالة الروايات على الترتیب بالمعنى المشهور، وقال: وهو كلام متین، وظنی أني رأیت من کلام المحقق ما يدلّ على امتناع الإجماع والاطلاع عليه، وادعاته ما هو أمنٌ من ذلك، وقد ادعى الشيخ قبله الإجماع أيضاً؛ لكن دلالة الروايات عندي على عدم وجوب الترتیب على الوجه المشهور أقوى وأتم، والله أعلم.

حاشیة قریب الآخر: [قوله: فلا ينافي ما قدمناه... إلى آخره (ص ١٢٥ ذيل ح ٦)] الذي دلت عليه روايات صحيحة تحقق الغسل بارتماسة واحدة، أما ترتیبه في نفسه كما ذكره المصنف، أو أن يعنون المغتسل ذلك كما ذكره غيره، فليس عليه دليل شرعی، فكان الوجه الاقتصار على الوجه الثاني «م ٥».

باب سقوط فرض الموضوع

٢٠/ حاشیة أول الباب [قوله: عن حریز أو عن رواه (ص ١٢٦ ح ١)] هذه الرواية وإن قصرت من حيث الإرسال، لكن في معناها أخبار صحاح مثل صحيحة أحمد بن محمد بن محمد المتقدمة في أول الباب السابق، وصحيحة محمد بن مسلم المذكورة هنا وفي

١. في الاستفادة: الترتیب.

٢. من أول هذه الحاشیة إلى هنا نقلها الشيخ محمد في استفادة الاعتبار، ج ٢، ص ٢٦٣ - ٢٦٤. نقلأ عن فوائد شیخ میراز محمد الإسٹرآنادی.

٣. المعتبر، ص ١٨٣ - ١٨٤.

يب وصحيحة حكيم بن حكيم^١ وصحيحة يعقوب بن يقطين^٢ وصحيحة زرارة^٣ وغيرها «مد».

حاشية على قوله: قال وجه في هذا الخبر أن تحمله على ضرب من الاستحباب [ص ١٢٦ ذيل ح ٤]: الأولى العمل على نوع من التقبة: حفظاً لظاهر الروايات كرواية محمد بن سلم، وصحيحة أحمد بن محمد، ومرسلة ابن أبي عمير، وصحيحة زرارة، وصحيحة حكيم بن حكيم حيث قال: قلت: إن الناس يقولون: يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل. فضحك وقال: وأي وضوء أنت من الغسل وأبلغ؟^٤

وصحيحة يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: سأله عن غسل الجنابة: فيه وضوء أم لا فيما نزل به جبريل عليه السلام? فقال: الجنب يغسل؛ بينما فيغسل بيده إلى المرفقين قبل أن يمسهما في الإناء، ثم يغسل ما أصابه من أذى، ثم يصب على رأسه وعلى وجهه وعلى جسده كلّه، ثم قد تفضي الغسل ولا وضوء عليه.^٥

هذا، ويمكن أن يستفاد من هذه الرواية حمل آخر، وهو أن يحمل وضوء الصلاة على غسل اليدين من المرفقين كما يغسل للصلاة، ولعله أيضاً أولى «مد».

الأولى العمل على التقبة كما ذكرنا، إلا أن العمل على الاتقاء على الراوي أو من الحاضرين أولى من العمل على الاتقاء منه إلا أن تكون التقبة من جهة خوف الانتشار من نقله. وأما القدح^٦ في أبي بكر بعدم ثبوت إيمانه فبعيد؛ إذ مع كونه من الرواة المعروفين قد رُوي عنه ما يقتضي الإيمان في روايات مذكورة في مواضعها^٧، ولا يبعد أن يكون القدح بذلك في سيف بن عميرة أولى؛ إذ قد قيل: إنه واقفي، صرّح به

١. التهذيب، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٩٢، الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٧، أبواب الجنابة باب ٣٤ ح ٤.

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٤٠٢، الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٦، أبواب الجنابة باب ٣٤ ح ١.

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٤٢٢، الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٦، أبواب الجنابة باب ٣٤ ح ٢.

٤. تقدم ذكر مصدره في الحاشية المقدمة.

٥. تقدم ذكر مصدره في الحاشية المقدمة.

٦. نقل هذه الحاشية مع اختصار في استقصاء الاختبار (ج ٢، ص ٢٨٤ و ٢٨٥) عن فوانيد شيخه ميرزا محمد الإسترابادي.

٧. القادر صاحب المدارك في فوائد على الاستبصار كما في استقصاء الاختبار (ج ٢، ص ٩٥ و ٩٦).

٨. انظر متيقن المقال، ص ٢١٠، الكافي، ج ٣، ص ١٢٢، ح ٤، رج ١، ص ٢٩٨ ح ٤ و ٥، ص ٣٠٤ ح ٣.

الشهيد^٣، وجزم به محمد بن شهرآشوب^١ والله أعلم «مد.».^٤
 حاشية على هذا البحث: أما أنَّ الوضوء بعد الغسل بدعة فلا شبهة فيه في غسل
 الجنابة؛ لظاهر الروايات المذكورة، بل في مطلق الغسل؛ لإطلاق بعض الروايات،
 ولظاهر بعضها والتنصيص في مثل ما رواه الشيخ عن أحمد /٢١/ بن محمد بن شاذان
 بن^٥ الخليل، عن يونس، عن يحيى بن طلحة، عن أبيه عن عبدالله بن سليمان قال:
 سمعت أبي عبدالله^٦ يقول: الوضوء بعد الغسل بدعة.^٧
 وعن الحسين بن سعيد، عن عثمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، عن
 أبي جعفر^٨ قال: الوضوء بعد الغسل بدعة.^٩

ورواية عمار السباطي^{١٠} ومرسلة حماد بن عثمان وغيرها.^{١١}
 حاشية على العمل الذي قريب آخر الباب [في قوله: فالوجه في هذه الأخبار... إلى
 آخره (ص ١٢٧ ذيل ح ٨)]: لا يخفى ما في هذا العمل من البعد، والرواية المتضمنة
 لأنَّ «كلَّ غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة» قاصرة بالإرسال، وإنْ كان مرسلها ابن أبي
 عمير.

واحتمل في بعض الطرق كون الواسطة حماد بن عثمان الثقة، ولا يدلُّ أياًضاً على
 وجوب هذا الوضوء، بل على أنَّ قبله وضوء [في الجملة]^{١٢}، فجاز أن يكون مندوباً^{١٣}
 زيادة في التعليل ورفعاً لاستبعاد أهل الخلاف، ولا يأتي^{١٤} مثله في غسل الجنابة؛ لأنَّ

١. معالم العلماء، ص ٥٦، رقم ٣٧٧.

٢. نقلها من قوله: ولا يبعد أن يكون إلى آخر الحاشية في استقصاء الاعتبار (ج ٢، ص ٩٦ - ٩٧) عن فوائد شيخه ميرزا
 محمد الإستادائي.

٣. في المصدر: عن.

٤. التهذيب ج ١، ص ١٤٠، ح ٤٩٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٥، أبواب الجنابة باب ٣٣ ح ٦.

٥. التهذيب ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١، ح ٣٩٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٥، أبواب الجنابة باب ٣٣ ح ٩.

٦. التهذيب ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٤، أبواب الجنابة باب ٣٣ ح ٣.

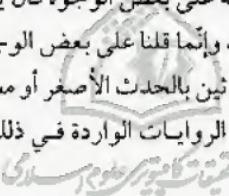
٧. التهذيب ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٥، أبواب الجنابة باب ٣٣ ح ٤.

٨. من الاستقصاء.

٩. في الاستقصاء: أن يكون على سبيل التدبّر.

١٠. في الاستقصاء: ولا يتأتى.

الأية^١ ظاهرة في عدم الوضوء معه. بل ما تقدم من عدم الوضوء بعد الغسل -كما تشعر به هذه الرواية أيضاً- يوحي إلى عدم كون هذا الوضوء واجباً دخيلاً في الاستباحة^٢. ولأنه يتفاوت الحال بين فعله قبل وبعد ظاهراً، وأنما الوضوء المندوب غير المبيح فيناسب اختصاص وقوعه بما قبل الغسل في الحالات ونحوها بخلاف الوضوء المبيح، وأيضاً فإن هذا الوضوء لو كان واجباً كان ينبغي أن يبين أنه لو ترك قبل الغسل نسياناً يفعل بعده أو قبله بإعادة الغسل، ولم يبين ذلك في شيء من هذه الروايات، بل ظاهر إطلاق كون الوضوء بعد الغسل بدعة يقتضي عدمه حيثيل، وإعادة الغسل بعد أن يتلوّضاً مع دخوله في ظاهر الإطلاق لا أعرف به قائلًا ولا له شاهدًا، مع افتضاء ظاهر الروايات الصحيحة انتفاء الوضوء مع الغسل مطلقاً.

وبالجملة: لو لا ظاهر الآية على بعض الوجوه كان ينبغي أن يقطع بعدم وجوب الوضوء بوجهه؛ لا قبل ولا بعد، وإنما قلنا على بعض الوجوه؛ لأنّا لو حملنا الآية على أنّ عليكم الوضوء إن كنتم محدثين بالحدث الأصغر أو محدثين وقلنا: إن الغسل رافع للحدث مطلقاً -كما هو ظاهر الروايات الواردة في ذلك-. لم ينقض الوضوء مع الأغسال غير المجنابة «مد». 

باب الجنب ينتهي... إلى آخره

فيد آخر /٢٢/ الباب [في قوله: فالوجه في هذا الخبر (ص ١٢٨ ذيل ح ٢)]: هنا وجهان بالحقيقة: الأول تأويل القليل، والثاني للقدر، والتقرير واضح «مد».

[أبواب الحيض والاستحاضة وال النفاس]

باب أقلّ الطهر

[الحاشية على الحديث ١ ص ١٣١ - ١٣٢] [بعض نسخ التعذيب^٤ موافق لعافي

١. سورة العنكبوت، الآية ٦.

٢. في الاستفهام: بعد الغسل، هذا كله يقتضي أن الوضوء ليس واجباً ولا له دخل في الاستباحة.

٣. نقل هذه الحاشية إلى هنا لغير استفهام الأعذار (ج ٢، ص ٢٩٢) عن فوانيد شبيخه ميرزا محمد الإسبرأبادي.

٤. كما في المطبوعة، ج ١، ص ٣٨٠، باب الحيض والاستحاضة ج ٢.

الكتاب، وفي بعضها ليس السؤالان الآخيران مع جوابهما.
حاشية على [قوله: فترى ما يشبه دم الحيض] ثلاثة أربعة أيام^١ [ص ١٣٢ ذيل ح ٣]:
كذا في أكثر النسخ، وفي بعض النسخ جعل أحدهما نسخة بدل من الآخر.

باب الرجل هل يجوز له وطئ... إلى آخره

على رواية محمد بن مسلم^٢ [ص ١٣٥ ح ١]: هذه الرواية في الكافي في باب
النكاح^٣ مروي بطريق صحيح.

باب المرأة ترى الدم

حاشية على أول الباب: هذا إذا جاءها على وجه علم^٤ كونه حيضاً أو داماً، وإن
احتمل أن تستظهر يوم أو يومين، فتحتاج للصلاة في الأول، وفي الشهر الثاني ترك
الصلاحة ثلاثة أيام لا أكثر احتياطاً لها، حيث [إن] تركها في الأول عشرة، وقول ابن بكر
جاز أن يكون إشارة إلى الحكمين جميعاً وإلى الأخير^٥ فقط، وجاز إلى الأخير من غير
اعتبار نفي الرائد، فتدبر: فهذا مع عدم النساء لها أو كن مختلقات.

ولا يخفى أن أكثر ما يكون العادات ستة وسبعين وأن الوسط بين الأقل والأكثر، فما
حكم به^٦ في الحديث الطويل من ذلك جاز أن يكون لكونه عادة نسانيها دائرة
بيتها^٧، أو بناء ذلك على الظاهر من عادات نساء أهل المدينة أو قرباتها، وجاز أن
يكون ذلك أولى فيما عبد الشهرين أو الشهرين ولم يكن^٨ وقع السؤال إلا بعد مضي ذلك

١. في المصدر المطرب: ثلاثة أيام أو أربعة أيام، وما في المتن مطابق لنسخة الشيخ محمد في استقصاء الأخبار، ج ٢، ص ٣٢٢.

٢. في النسخة: على رواية عبدالله بن بكر وهو غلط؛ وأورد هذه الحاشية ملخصاً على الحديث الأول في استقصاء
الاعتراض، ج ٢، ص ٢٤٣: قال: وقال شيخنا -أبيه الله- في قوله على الكتاب: إن هذه الرواية لمي الكافي في كتاب
النكاح مروية في الصحيح.

٣. الكافي، ج ٥، ص ٥٣٩ ح ١.

٤. في الاستقصاء: بحكم.

٥. في الاستقصاء: إلى الأخذ.

٦. في النسخة: ... دائرة بيتها عالم^٩.

٧. في الاستقصاء: أن العادة لتأكيد أكثر ما تكون ستة أو سبعة فجاز أن يكون ذلك، لأن عادة نسانيها دائرة بيتها، أو
بناء ذلك على الظاهر من عادات نساء أهل المدينة ... أو لم يكن.

أو نحوه، فتدبر.^١

باب الحبلى ترى الدم

حاشية على قوله: فهذا الخبران لا ينطيان... إلى آخره [ص ١٤٠ ذيل ح ٩]: لا يخفى بعد التوجيه المذكور، وأن الرواية مقادها أن دم الحيض من الحامل إنما يكون في العادة أو قبلها بسبر دون ما بعدها أو قبلها بيوم أو يومين أو نحو ذلك سواء كان في أولى العمل أو أواخره.^٢

فهرست: على الهاشم على آخر الباب هكذا: التوالي ليس شرطاً في الأيام الثلاثة.

باب المرأة الجنب

آخر الباب حاشية.^٣

قد اختلفت النسخ في هذا الموضوع، ففي بعضها: «عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد»، وفي بعضها الأول فقط، وفي بعضها الثاني فقط، والذي تقتضيه الممارسة النسخة الأخيرة «امن». /٢٢٣/

باب في الحيض والعدة^٤

آخر الباب [قوله: فالوجه في الجمع... إلى آخره (ص ١٤٨ ذيل ح ٢)] يحمل أيضاً التكليف مع ادعائهما ما يبعد عادة؛ إذ التهمة غير ظاهرة وإن احتملت.

[أبواب التيمم]

باب الرجل يحصل في أرض... إلى آخره

[قوله: أَوْ مِنْ شَيْءٍ مَعَهُ (ص ١٥٨ ح ٤) يعدها معتبراً^٥ كما سيجي، (في الحديث الأخرى).]

١. نقل هذه الحاشية في استقصاء الأعيار (ج ٢، ص ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠) عن فواند شيخه ميرزا محمد الاسترآبادي. قال: وفي فواند شيخنا - أبيه الله - على الكتاب ما بهذه صورته بعد الروايتين: هذا إذا جاء... .

٢. نقل هذه الحاشية في استقصاء الأعيار (ج ٢، ص ٣٧٣) عن فواند شيخه ميرزا محمد الاسترآبادي.

٣. كذلك في النسخة، والظاهر أنها عقّلت على الحديث الأول من الباب الآتي.

٤. هذا هو المصراط، وفي النسخة: باب مدار الماء.

٥. في النسخة: مغز، رعليها حملة «ظ».

باب المتيقّم إذا وجد الماء

ظاهر قوله: أَنَا أَنَا فَكِنْتُ قَاعِلًا [ص ١٥٩ ح ٣] الاستحساب.

حاشية على رواية أبي بصير المنافية [ص ١٦٠ ح ٨]: الأولى حمل الإعادة في الوقت على الاستحساب، كتأخير التيمم إلى آخر الوقت، كما يشعر به لفظة «ليس ينبغي» في رواية محمد بن حمran^١، والقول بالتوسيع مطلقاً كما اختاره ابن بابويه^٢ والعكلمة في المستحب^٣. والتأخير وجوباً واستحساباً إنما يتوجه إذا كان العذر مرجو الزوال، وإنما فلا ريب أن تقديم الوضوء في أول وقتها أولى.

باب الجنب إذا تيمم

[قوله:] فَإِنْ لَمْ يَتَمْكِنْ تَوْضِيحاً [ص ١٦٢ ذيل ح ٥] تيمم بدل^٤ نسخة.

[قوله:] عَلَى مَكَانٍ [ص ١٦٢ ح ٦] أي مشقة لا خوف التلف.

آخر الباب: لا يبعد حمل هذا أيضاً على أن وقوع المرض من غيره لا يعتبر في حمه، إلا أن يجدر ذلك من نفسه، وإن مجرد الاحتمال في حمه غير مجد.

باب أن التيمم لا يجب... إلى آخره

هاتان الروايتان إنما يدللان على وجوب التأخير إذا كان العذر عدم الماء وكان وجوده ممكناً، بقوله ﴿فِي الْأُولَى﴾: فَإِنْ فَاتَكَ الْمَاءُ لَمْ تَفْتَكِ الْأَرْضَ؛ فإنه يقتضي عدم الجزم بفوائط الماء.

وفي الرواية الثانية: فليطلب الماء مادام في الوقت؛ فإن الطلب يؤذن بإمكان الظفر، فلا يتم الاستدلال بهما على وجوب التأخير مطلقاً، على أن سياق الرواية الأولى ربما أشعر بالاستحساب، وما أورده الشيخ من الأخبار المتضمنة لعدم إعادة المتيقّم الصلاة إذا وجد الماء في الوقت يدل دلالة واضحة على وجوازه مع السعة مطلقاً؛ من حيث

١. الأنبي في باب من دخل في الصلاة بشيء ثم وجد الماء.. من ١٦٦ ح ١.

٢. النفيه، ح ١، ص ٥٨؛ المذهبية، ص .٨٨.

٣. المستحب، ح ١، ص ١٥٥.

٤. في المصدر: تيمم.

٥. بعده كلمة لا تقرأ.

ترك الاستفصال في جواب السؤال. وما كمل عليه الشيخ هذه الروايات بعيد جدًا، فلا يبعد حمل الأمر بالتأخير على الاستحباب والقول بالتوسعة مطلقاً، كما اختاره ابن بابويه والعلامة في المتنبي.^١ وكيف كان إنما يتوجه التأخير إذا كان العذر مرجو الزوال، أما مع عدمه فالظاهر أن تقديم الصلاة في أول وقتها أولى، فتدبر.^٢ مدد^٣

باب من دخل في الصلاة

على قوله: فلبعض في صلاته [ص ١٦٧ ح ٢]: هذا أيضاً مع حصول الطلب ومراعاة التأخير أو الدخول فيها ساهيأً أو ٢٤/ ناسيأً.

[قوله:] ويمكن أن يكون الوجه في هذا الخبر ضرب... إلى آخره [ص ١٦٧ ذيل ح ٤] تطبيق ذلك على التفصيل المذكور يحتاج إلى مزيد تكليف.
عند رواية زرارة قبل المتنافي [ص ١٦٧] تعليق قيد: وهذه لا يبعد حملها على ضيق الوقت.^٤

حاشية أيضاً فهذا يتحمل تقويت الطلب سهلاً وسعة الوقت وفوت الماء مع الحاجة، ويتحمل التفرقة بين التعميم بدلأ من الوضوء وبدلأ من الغسل.

باب الرجل يصيّب

في المتنافي في رواية الحسين بن سعيد [ص ١٦٩ ح ٣] قيد: يأتي في [الحديث ١٢ من] باب عرق الجنب نحوه عن محمد الحلبي في سند صحيح، فلا تعفل.

باب عدد المرات

على رواية الحسين بن سعيد [ص ١٧١ ح ٤] المتنافية: الصواب: عن ابن سنان عن ابن مسakan، كما في يب^٥ وأيضاً هو المعروف، فالخبر ضعيف؛ لأنَّ الواسطة محمد بن سنان.

١. تقدم في ص ٥٣.

٢. في هامش النسخة: ينافيه عدم الإعادة مع الاتمام مدد^٤.

٣. التهدب، ج ١، ص ٢٠٩ - ٢١٠، ح ٥٠٨.

(قوله : فالوجه في الجمع ... إلى آخره) (ص ١٧٢ ذيل ح ٦) [الأولى الجمع بين الأخبار بحمل ما تضمنه الضربتين على الاستحباب : لأن الضربة^١ الواحدة قد وردت في تبم الجناية في أحاديث منها الصحيح ، ولأن الاقتصار في العقوبة على ذكر أحد الفردتين في سؤال عن التيمم المتناول لهما فيه تأثير البيان عن وقت الحاجة وهو غير جائز . وهو ظاهر القرآن أيضاً ، ويؤيد هذه أيضًا ما ذكره الشيخ في سبعة الروايات المتضمنة للمساواة بين التيمم من الوضوء وبينه من الجناية ومن الحيض^٢ مـد].

على تفصيل رواية الحسين بن سعيد [ص ١٧٢ ح ٧] حاشية .

بل هذه الرواية صريحة في أن التيمم من الوضوء والغسل من الجناية على وجه واحد ، وهو موافق لظاهر القرآن ، إلا أنه سُئل التيمم منهما بالضربتين ، وكانته أفضضل فيهما ، والشيخ حملهما على معنى لا يحتمله العبارة . مـد .

أقول : قوله مـلا : « هو ضرب واحد للوضوء والغسل » معناه صنف واحد فيهما ، ولو كان المراد ما فهمه الشيخ لقال مـلا : ضربة واحدة للوضوء ، وللغسل ضربتان ، أو ما يؤدي معناه .

ثم أعلم أن أحاديث هذا الباب صريحة في أنه لا بد في حصول حقيقة التيمم من ضربتين من غير تقييد بجناية أو غيرها ، والحديث الغير المشتمل على ضربتين محمول على بيان كيفية الفعل في التيمم ، كما أفاده الشيخ في قضية عمار ، لاعلى تمام حقيقته .

ثم أعلم أن الأحاديث الدالة على مسح الوجه كلّه وعلى مسح الذراعين محمول على التقبية . هكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضع « امن » .

١. في النسخة : الفرقة .

٢. التهذيب ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، ح ٤٥٠ ، ص ٢١٢ ، ح ٤٥٥ و ٦١٦ و ٦١٧ ، الوسائل ، ج ٣ ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ . أبواب التيمم باب ١٢ ح ٦ و ٧ .

٣. أشار إلى هذه الحاشية لي مستعمله الأعبيار (ج ٣ ، ص ١٤٣) عن فواند شيخه ميرزا محمد الإسترا آبادي .

[أبواب تطهير الثياب والبدن من النجاسات]

[باب [بول الصبي]]

حاشية على [قوله: أشع سواه [ص ١٧٣ ح ٢]: تخصيص المساواة بما بعد الأكل بمجرد رواية السكوني محل ٢٥/ التأمل].

[باب مقدار الذي يجب]

على أول الباب: يمكن حمل ذلك على ما إذا تركه عمداً أو تهاوناً كما هو الظاهر، وعلى الاستحساب فيما صار قضاء.

في رواية الحسين بن عبيدة الله [قوله: عن الحسين بن الحسن... إلى آخره [ص ١٧٥ ح ٢]: كذا في النسخ، وقيل: لعل الصواب الحسن بن الحسين، وهو المؤذن] لما تقدم في باب من دخل في الصلة بتيمم من رواية محمد بن علي بن محبوب عنه عن جعفر بن بشير]، وفيه نظر، وكان الحسين هو ابن الحسن بن أبيهان والحديث صحيح، أو [هو] ابن الحسن الفارسي وهو مذكور مهملاً^١.

في رواية أبي بصير [قوله: عن معنئي بن عثمان [ص ١٧٧ ح ٨]: أبي عثمان. نسخة بدل.]

[باب أبوالدوابات]

[قوله: موافقة لمذاهب العامة^٢ [ص ١٨٠ ذيل ح ٨] لمذهب بعض العامة، نسخة بدل.]

حاشية عليها: الظاهر في العبارة هذا، إلا أن الظاهر أن النسخة ما في الأصل لوجوده في عامة النسخ المعتمدة، والأمر في مثله سهل.

١. نقل هذه الحاشية في استفسدة الأخبار (ج ٣، ص ١٧٥) من طرائد شيخه ميرزا محمد الإسترايادي، وما بين المعرفotas منه.

٢. في المطبوعة: مذاهب بعض العامة، وما في المتن موافق لنسخة الشيخ محمد في الاستفهام، ج ٣، ص ٢٤.

باب الرجل يصلّي

حاشية على قوله: فالوجه في قوله [ص ١٨٢ ذيل ح ١١]: قال العلامة في هذه الرواية: إن الوجه الأسبق العلم وعدمه حال الصلاة، وكأنه هو أيضاً مراد الشيخ [١]، لكن عندي الأظهر حمل قوله «إذا علم» على علمه حال الصلاة، سواء علمه قبل أو لم يعلم، أو على ما إذا علم بالجناة في هذه وفيما تقدم من صحيحة وهب بن حفص «مد» [٢].

[قوله:] عن زرارة قال: قلت... إلى آخره [ص ١٨٣ ح ١٣] هذه الرواية متصلة بأبي جعفر [٣] في كتاب علاء الشريعة لابن بابويه [٤ مد].

على قوله: وإن لم تشك ثم رأيته [ص ١٨٣ ح ١٣]: في التفاوت في صورتي الشك هاتين على وجه يوجب هذه المغایرة في الحكم موضع نظر، وربما احتمل على جهة الاستحساب.

[قوله:] متى ^٣ نسي غسل الجنابة [ص ١٨٤ ذيل ح ١٤] النجاسة نسخة بدل.

[قوله:] فإذا تحقق ذلك [ص ١٨٤ ح ١٥] أي وصول نجاسة إلى بدنك أو ثوبك، فحصل ذلك أنت إذا تحققت وصول النجاسة إلى ثوبك أو بدنك فتوضأ وصلّي أعدت منها ما كنت في وقتها، ولا إعادة عليك فيما فات وقتها هذا من حيث النجاسة، أما من حيث الحدث الأكبر كالجنابة، أو الحدث الأصغر، فعليك إعادة الصلوات مطلقاً في الوقت وخارجه؛ فإن النجاسة التي تتعلق بالثوب ونحوه خلاف الحدث المتعلق بالبدن المختص به، فتدبر، «مد» [٥].

باب عرق الجنب

في رواية علي بن الحسن [ص ١٨٧ ح ١٠] المتنافي: الظاهر أن المراد تطهير

١. أشار إلى هذه الحاشية في الاستفادة (ج ٣، ص ٢٦٤) عن فرانز شيخه ميرزا محمد الإبراهيمي.

٢. علاء الشريعة، ص ٣٦١ باب ح ٨٠.

٣. في النسخة: من.

البدن، لا الفسل الشرعي، ولا غسل الثوب.
قيد على رواية الحسين بن سعيد [ص ١٨٨ ح ١٣] المتنافي : هذا الاحتمال بعد ،
وفي يبأ أنه لا يجوز أن يكون المراد بهذا الخبر إلا من عرق في الثوب من جنابة إذا
كانت من حرام، وهو عجيب.

باب بول الخشاف

حاشية على أول [هذا الباب] رواية [محمد بن يحيى عن غياث (ص ١٨٨ ح ٤)]:
هذه الرواية معتبرة الإسناد؛ لأنَّ محمد /٢٦١/ بن يحيى الذي يروي عن غياث هو
الخعمي؛ كما وقع التصریح به في عدّة روايات^١، أو الخراز؛ كما ورد في بعض آخر ،
وكلاهما ثقة، وأما غياث فهو ابن إبراهيم [الأستاذي]^٢، وقد ثقہ النجاشي^٣ والعلامة ،
لكن قال العلامة : إنَّه كان بتریاً^٤، والظاهر أنَّ الأصل في ذلك ما نقله الكشی عن
حمدلویه عن بعض أشياخه أنه كان كذلك ، لكن الجارح مجھول ، فلا يعتد بجرحه؛
فقد ظهر أنَّ هذه الرواية معتبرة الإسناد ، ومع ذلك فهي مطابقة لمقتضى الأصل ، وقد
افتى بعض منها جماعة من الأصحاب فيتّجه العمل بها، انتهى [كلام صاحب المدارك
في فوائد على الاستبصار]. إنَّ أراد بذلك أنَّ الرواية موثقة فهو غير بعيد ولا حاجة فيه
إلى القدر في بتریته ، وإنَّ أراد أكثر من ذلك ففيه أنَّ الشيخ أيضًا في رجاله حكم بكونه
بتریاً^٥ ، ورواية الكشی ذلك على ما نقله إنَّ لم تؤيد ذلك فلا تقدح فيه ، على أنَّ محمد
بن يحيى الخعمي ذكر الشيخ في هذا الكتاب أنه عامي المذهب^٦.

١. انظر التهذيب، ج ١، ص ٢٧١، الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٧.

٢. المکافی، ج ٤، ص ٦٩، ح ١، التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٦، ح ٦٧١، الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٠٩١، الوسائل.

٣. من الاستبصار، ج ١٠، ص ٣١٩، أبواب أحكام شهر رمضان باب ح ١٩ ح ١.

٤. رجال النجاشي، ص ٣٠٥، رقم ٨٣٣.

٥. خلاصة الأقوال، ص ٢٤٦، رقم ١.

٦. رجال الطوسي، ص ١٣٢، رقم ١.

٧. الاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٥، ذيل الحديث ١١٩١.

٨. نقل هذه الحاشية من أوراقها إلى قوله «فلا يعتد بجرحه» في الاستبصار (ج ٣، ص ٢٩٦) عن فوانيد شیخه صاحب

[قوله: كُلَّ مَا لَا يُوْكِلُ لِحَمْهِ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي بُولِهِ وَالخَّشَافِ مَا مَا لَا يُوْكِلُ لِحَمْهِ (ص ١٨٨)]
 [هذا قوله في الخلاف^١، وفي البسيط أن بول الطيور وذرقها كلها ظاهر إلا الخشاف^٢،
 وقال الصدوق بطهارة بول الطيور وذرقها من غير استثناء^٣، فتدبر].

باب الخمر يصيب... إلى آخره

على رواية أحمد بن محمد بن عيسى [ص ١٨٩ ح ٤] المتنافية معنى الحديث الشريف أن الخمر اسم لشيء حرام، بخلاف النبيذ؛ فإنه اسم شيء حلال.
 قوله: فدلل على أن ذلك خرج مخرج التقية... إلى آخره [ص ١٩١ ذيل ح ١٠] أقول: هنا دقة عنها الشيخ الطوسي - رحمه الله تعالى - وهي أنهما صرحوافي باب تنافق الأحاديث بأنه يجب العمل بالأخير منها^٤؛ لأن نفتي الشيعة في كل واقعة بما يوافق زمان الحال من شدة التقية في تلك المسألة أو خفتها، ولم يتحقق إجماع فقهاء العامة على نجاسة الخمر في زمان الباقر وأوائل زمان الصادق^٥، ثم تحقق بعد موت الباصر^٦، فعلم من ذلك أن الفتوى الأخيرة هنا موافقة للتقية لا الواقع؛ فإن سبب حصول القطع واليقين بما ذكرناه، فانظر إلى باب اختلاف الحديث من أصول الكافي، وإلى باب التقية من أصول الكافي، وقد كانت الحال في بعض الواقع يعكس ذلك: مثلاً كانت التقية شديدة في مسألة صيد الصقور في زمان الباصر^٧؛ لأنبني أمية كانوا مولعين بذلك، ثم صارت خفيفة في زمان الصادق^٨ في أوائل دولةبني العباس «امن ٤٠٢/٢٧».

هي المدارك وما علق عليها كلام ميرزا محمد الإستاذ آبادي كما أشار إليه في الاستقصاء، ولذلك نص عبارة الشيخ محمد صاحب الاستقصاء: ومن هنا يعلم أن ما ذكره شيخنا^٩ في بعض فوائد الكتاب على الكتاب - من أن الرواية معبرة الإسناد.. - محل بحث لأن الشيخ قد صرخ يكتونه بتراً كما قللنا عنه، ولا يبعد أن يكون قول الشيخ مستنداً إلى ما قاله الكوفي أيضاً، إلا أن الجرم به غير معلوم، ولم أقف الآلي على ما نقله شيخنا^٩ عن الكوفي؛ فإن شيخنا - أبناء الله - في كتاب الرجال لم ينقل عن الكوفي ذلك، وفي فوائد الكتاب ما يقتضي عدم وقوفه على ذلك؛ فإنه قال بعد ما اعتبر من شيخنا^٩ فيه: إن الشيخ في رجاله حكم بكلمة بتراً، ورواية الكوفي - على ما نقله يعني شيخنا - إن لم تزد ذلك وتفزء فلا تقدح فيه، انتهى.

١. لم أجده فيه.

٢. البسيط، ج ١، ص ٣٩.

٣. التقية، ج ١، ص ٤١.

٤. انظر الكافي، ج ١، ص ٦٧، ح ٨.

باب التوب يصيب جسد... إلى آخره

حاشية على محل فالوجه في هذا الخبر [ص ١٩٢ ذيل ح ٢]: بل الأظهر حمل الرواية الأولى على أنه يغسل ما أصاب التوب لا التوب، بل لا يبعد أن يقال: هو ظاهرها، مع ذلك فلابد من حمله على الإصابة مع البيوسة، أما الأولى فالظاهر فيها الملاقة بشعر الحمار أو مع البيوسة، فلا تنافي بين الروايتين بوجه قوله: إذا ثني سنة... إلى آخره [ص ١٩٢ ح ٣] كان المراد من هذا الحديث سقوط غسل المسمى إذا جاز سنة، لما فهمه الشيخ «امن».

باب الأرض

قلت: الظاهر أن الحديث الدال على أن الشمس تظهر الأرض بمجرد التجفيف ورد مورد التقبية؛ فإن زوال عين البول يحصل بمجرد التجفيف «امن».

حاشية على رواية عثمان [ص ١٩٣ ح ٣]: في يه: «عثمان بن عبد الملك»^١ وهو مجهول، إن [عثمان بن] عبدالله بن شرمة الضبي الكوفي مذكور مهملاً في رجال الصادق ^{عليه السلام}^٢ لا غيره، فهو في حكم المجهول أيضاً، وأبوبكر كأنه الحضرمي ولم يذكر توقيته أحد، فالرواية ضعيفة سندًا ومتناً من حيث عدم اعتبار الجفاف والشمول لغير الأرض والحضر والبواري، ورواية ابن بزيع صحيحة صريحة في عدم التطهير كموقعة عمار، وصحبته علي بن جعفر إنما تدل على صحة الصلاة في الجملة، فيتجه جواز الصلاة معبقاء الموضع على النجاسة كما ذهب إليه جمع من الأصحاب. نعم إن ثبت الإجماع على اشتراط طهارة موضع السجود حقيقة - كما هو ظاهر الأصحاب - أتجه القول بالتطهير بهذه الروايات.

نعم في التقبية: وسأل زرارة أبا جعفر ^{عليه السلام} عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي أصلني ^٣ فيه؟ فقال: إذا جفنته الشمس فصل فيه فهو ظاهر ^٤ وهي صحيحة متأيدة

١. التهذيب، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٨٠٤.

٢. رجال الطوسي، ص ٢٦٠، رقم ٤٠٢.

٣. في هامش النسخة: نسخة بدلي: يصلى.

٤. في المصدر: عليه.

٥. التقبية، ج ١، ص ١٥٧، ح ٧٣٢؛ المؤسال، ج ٣، ص ٤٥١ أبواب النجاست باب ٢٩ ح ١.

برواية أبي بكر، فتصالح حجّة على الطهارة وعلى اعتبار إشراق الشمس صريحاً. وأنا صحيحة ابن بزيع فظاهرها التعجب من طهارته بدون ماء يرقق النجاسة ويسعدّها لزوال عينها وأثرها، فلا ينافي الطهارة، بل غايتها اعتبار الماء لذلك مطلقاً أو مع الحاجة ولو غالباً.

[أبواب الجنائز]

باب الرجل يموت وهو جنب

على آخر الباب: والأوضح العمل على أنه يغسل أولاً من أثر الجنابة مثل المنى ونحوه، ثم يغسل ٢٨٧/ غسل الميت «مد»^١.

باب حد الماء

على قوله: حتى يظهر إن شاء الله [ص ١٩٥ ح ١]: هذه العبارة الشرفية إشارة إلى أن الشارع لم يعين هنا حداً، نظير ذلك: حد الاستئناف الإيقام «امن».

باب الرجل يموت في السفر

[قوله: يغسل بطن كفيها... إلى آخره (ص ٢٠١ ح ١)] قلت: المراد يغسل بطن كفيها مكان ضربهما على الأرض، ثم يغسل وجهها ثم ظهر كفيها، وستأتي هذه الرواية في الحديث ١٠ من هذا الباب، وفي آخرها: ثم يغسل ظهر كفيها «امن».

[قوله: عنه أبي جعفر محمد بن علي... إلى آخره [ص ٢٠١ ح ٢] أبو جعفر هذا هو محمد بن علي بن الحسن، فالصواب ترك «عن» بينهما كما مر في آخر باب «الرجل يموت وهو جنب»، ويأتي أيضاً مما في بعض النسخ من وجود «عن» ليس بصواب.

[قوله: ولا يلمسه بأيديهن ويطهرون [ص ٢٠٢ ح ٧] ولا يطهرون، كذا في أكثر النسخ.

[قوله: قال: مضى صاحب لنا يسأل [ص ٢٠٢ ح ٩] في الكافي: سمعت صاحبنا يسأل أبا عبدالله [ص ٢٠٣ ح ٦].

بعد هذه النسخة فهرست هكذا صورته: أحاديث دالة على جواز رؤية مواضع

١. نقل هذه الحاشية في الاستئناف (ج ٣ ص ٣٥١) عن فوائد شيخه ميرزا محمد الإسثريادي.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٥.

الوضوء، فهي نافعة في باب النكاح.

آخر الباب فهورست هكذا: حديث نافع في باب النكاح دأ على جواز رؤية الأجنبية.

باب تقديم الوضوء

[قوله:] المُسْلِي [ص ٢٠٦ ح ١] أبا ربيع بن محمد المُسْلِي، أو محمد بن عبد الله عن الربيع، والظاهر رواية أبي يوب بواسطة عباس بن عامر وتقديمه على محمد بن عبد الله، فتدبر. حاشية على الصنافي، أعني رواية الحسين بن سعيد [ص ٢٠٨ ح ٦]: هذه الرواية مع صحتها كالصريرة في عدم وجوب الوضوء في غسل الميت؛ إذ مع وقوع السؤال عنه لم يذكره في البيان، فلا يأس بحمل الأمر الوارد به على الاستجواب «مدة».

باب موضع الكافور

[قوله:] فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلَيْهِ بْنُ الْحَسَنِ^١ عَنْ مُحَمَّدٍ [ص ٢٩٢ ح ٤] كأنه محمد بن أحمد بن أبي قتادة على بن محمد بن أبي حفص وهو ثقة.^٢

باب المقتول شهيداً

[قوله:] يدفن كما هو... إلى آخره [ص ٢١٤ ح ٣]. في الكافي والتهذيب: قال: يدفن كما هو في تلبه، إلا أن يكون به رمق ثم مات؛ فإنه يغسل ويكتف ويعطر ويصلى عليه، إن رسول الله ﷺ...^٣

باب تربيع الجنائز

[قوله:] الرابع^٤ [ص ٢١٦ ح ٤] رواه ابن بابويه عن الحسين بن سعيد، وصرح بأن المكتوب إليه أبو الحسن الرضا^٥.

١. في المصدر: الحسين.

٢. نقلها في الاستبصار (ج ٣، ص ٥٥١) عن فواند شيخه ميرزا محمد الاسترابادي، وفيه: وفي فواند شيخنا - آية الله - هنا ما هذا الفقه: محمد بن أحمد كأنه محمد بن أبي قتادة على بن محمد بن حفص - انتهى.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٢١١، ح ١١ التهذيب، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٣ مع مقايره فيه، الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٩ أبواب غسل الميت بباب ١٢ ح ٧.

٤. في المصدر: الأربع، ويمكن أن يكون مراده بالرابع الحديث الرابع.

٥. القمي، ج ١، ص ١٠٠، ح ٤٦٥.

كتاب الصلاة

أبواب الصلاة [في السفر]

[قوله: سأنت أبا عبد الله ... إلى آخره (ص ٢٢٠ ح ٢)] ربما احتمل أن يكون السؤال بعد أن توقت على هذا الاعتقاد فلم يظهر لها في حياتها غير ذلك، أو أنها كانت على مذهب مخالف للحق، فلا يقبل القضاة منها، ومع الإيمان يسقط [م ١٥ / ٢٩].

باب نوافل الصلاة

حاشية على الوجهيين المتنافيين: أقول: الوجه الأول: الصلاة والصوم حرمان على المحاضن أداء، ويجب عليها الصوم قضاء «امن»^٣.

باب مقدار ... إلى آخره

عبد الله الذي يذكر عنده لفظ القادسية [ص ٢٢٤ ج ٨] قيد هكذا:

عبد الله هذا كوفي، والظاهر أن السؤال وقع في أرض كوفا.

[قوله:] فهذا الخبر موافق للعلامة [ص ٢٢٥ ذيل ح ١٥] فلا يبعد أن يكون قد سأله عن رجل معين فأجابه^٤ على مذهبه وعلمه، أو يكون قد اتفق على السائل.

[قوله:] فهذا الخبر أيضاً موافق للعلامة [ص ٢٢٥ ذيل ح ١٦] [يحتمل أن يراد به ظاهراً^٥ أيضاً، أو وقع مع هؤلاء ولم يكن يعلم المسألة، فصلى معهم ظاناً ذلك فلا يجب القضاء، أو لا يأثم ونحو ذلك، وباحتمال أيضاً وقع ذلك بفقد شرط القصر ونحوه وإن

١. في الاستفادة؛ ولم يظهر.

٢. نقل هذه الحاشية في الاستفادة (ج ٤، ص ٢٣) عن فراند شيخه ميرزا محمد الإستآبادي.

٣. لم يتحقق لي على أي موضع علقت.

٤. هذا هو الصواب، والنسخة: + أيضاً. فعلى هذه: علقت الحاشية على الحديث الآتي [ج ١٦]، ونقلها في الاستفادة (ج ٤، ص ٥٢) معلناً على الحديث ١٥ عن فراند شيخه ميرزا محمد الإستآبادي وفيه: من قوله «لا يبعد» إلى قوله «على مذهب».

٥. كما في النسخة، ولعل الصواب: ظاهرها.

لم يختص بمسيرة يومين.^١

[قوله: عن أبي هارون العبدلي (ص ٢٢٩ ح ٨)] عمارة بن جعوين - بجيم مصغراً - أبو هارون العبدلي ، مشهور بكنيته ، متزوج ، منهم من كذبه ، شيعي ، من الرابعة ، مات سنة أربع وثلاثين ومائة ؛ قاله ابن حجر في الترتيب.^٢ وقال الذهبي : روى عن أبي سعيد وابن عمر وعنهم^٣ الحمادان وعبدالوارث ، متزوج ، مات في التاريخ^٤ «م٥».

[قوله: في عشرة أيام (ص ٢٢٦ ح ١٩)] الظاهر أن المراد في إقامة عشرة أيام ، أي فيما إذا كان مقىماً عشرة أيام أو سافر من بلده ، فتدبر .^٥ كأنه^٦ أجابه أولاً ببيان بداية الترخيص وثانياً ببيان نهايته ، أي أول الرخصة من فرسخ ، وأخره إلى قصد إقامة عشرة أيام . «امن».

فهرست على رواية الصفار [ص ٢٢٧ ح ٢١] هكذا : حديث مؤيد لأربعة فراسخ .

باب المسافر يخرج

[قوله: [بريدان^٧ [ص ٢٢٨ ح ١] يمكن فيه الاستحباب إن قلنا به ، ولا يبعد أن يكون قوله «والبريد... إلى آخره» من كلام الراوي مع احتماله الصحة بأن يكون أراد بالفرسخ ما يكون مقداره فرسخين شرعيين كفراسخ خراسان ؛ فإنها تقرب من ذلك إلا أن مثل ذلك في العيل غير واضح .^٨

على المنافي [ص ٢٢٨ ح ٢] : في بعض النسخ : الحسين^٩ ، والظاهر أنه على

١. نقلها في الاستقصاء (ج ٤، ص ٥٣) عن فوائد شيخه ميرزا محمد الإسترابادي . وفيه: وما قاله شيخنا المحقق . إنده الله - في فوائد الكتاب من احتمال نوع الشام أتفقاً ووقع مع هؤلاء ، ولم يكن يعلم لصلتي معهم ظاناً فلما يصح القضا ، أو لا يائم ، مسكن أيضاً .

٢. ترجمة التهذيب ، ج ٣ ، ص ٦٢ ، رقم ٢٨٤٠ .
٣. في النسخة: عن .

٤. لم ترد ترجمته بهذا الاسم في ميزان الاختدال ، بل ورد ذكره في لسان الميزان ، ج ٩ ، ص ٤٥٠ ، رقم ١٥٣٤٥ ، وليس فيه عبد الوارث ، وبدله سفيان .

٥. نقل هذه الحاشية في الاستقصاء (ج ٤ ص ٥٤) عن شيخه ميرزا محمد الإسترابادي إلى قوله: منهما عشرة أيام .
٦. في هامش النسخة: كما يخط الشيخ: بريدين .

٧. نقلها في الاستقصاء (ج ٤ ، ص ٥٦-٥٧) عن شيخه ميرزا محمد الإسترابادي مختصرأ .
٨. في الاستقصاء: الحسن .

التقديررين: موسى بن سالم^١ الحناطي^٢. والحسين منسوب إلى الوقف من غير توثيق، لكن الرواية في الصحيح في الفقه^٣، ومضمونها مطابق للأصل والمشهور بين الأصحاب.

أما سليمان بن حفص فكأنه سليمان بن حفصوري المذكور /٣٠/ في رجال الهدادي^٤ مهملًا^٥ مع احتمال^٦ قوله «وإن كان قصر ثم رجع عن بيته أعاد الصلاة» أنه وإن كان قصر مع إرادته المقام ووجوب التمام ثم رجع عن بيته أعاد تلك الصلاة، فلو صحت لكان حملها على الاستحباب^٧ في موضع التأكمل، فكيف مع الضعف سندًا وغير السند، فتأمّل. «م٥».^٨

باب الذي يمسافر

قريب الآخر: أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن [ص ٢٣١ ح ١٢]: الحسين نسخة عليها حاشية، هو الذي في بٰبٌ^٩، وعلى هذا فاحمد هو إما ابن الحسين بن عمر بن يزيد كما هو الأظاهر، وهو نقّة، فالرواية صحّيحة في كتابي الشيخ كما الفقيه^{١٠} أو أحمد بن الحسين بن سعيد.^{١١}

في المتنافي [ص ٢٣١ ح ١٣]: توسيط ابن بكير في مثل ذلك نادر؛ فإن ابن أبي عمير هو روى كتاب عبد الرحمن بن [الحجاج].

١. في الاستقصاء على التقديررين: ابن موسى.

٢. الحناطي كان في النسخة مهملة أبعتنا في تنقيطه الاستقصاء، وفي نسخة منه: الحناطي.

٣. الفقه، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٢٧٧، الوسائل، ج ٨، ص ٥٢١ أبواب المسافر باب ٢٣ ح ١.

٤. رجال الطوسي، ص ٤١٥، رقم ٢، ذكر في أصحاب الرضا^{١٢} سليمان المرزوي، ص ٣٧٨، رقم ٧.

٥. في النسخة: احتماله.

٦. كما في مدارك الأحكام، (ج ٤، ص ٢٤٠)؛ وعنه في الاستقصاء (ج ٤، ص ٧٠).

٧. نقل بعضها في الاستقصاء (ج ٤، ص ٦٥ - ٦٦ و ٩٧) عن شيخه ميرزا محمد الإستآبادي.

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٥٢٠.

٩. الفقه، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٣٦١.

١٠. نقل هذه الحاشية في الاستقصاء (ج ٤، ص ٧٨) عن فوائد شيخه ميرزا محمد الإستآبادي، وفيه: رشيناً. أئده الله

قال في فوائده: إنه إما ابن عمر بن يزيد أو ابن الحسين بن سعيد، وعلى كل حال فالرواية في الفقه مروية بطريق

صحّج.

باب المسافر ينزل على بعض أهله

كأخيه وأخته وأبيه وأمثال ذلك.

[قوله:] ضرب من الاستعباب [ص ٢٣٢ ذيل ح ٢] كأنه يريد أنه يستحب له أن يقيم عشرًا فيتم الصلة أو لا يقيم أيامًا.

باب من يجب عليه [الن تمام في السفر]

[قوله:] الجاني يدور في جيابته [ص ٢٣٢ ح ١] أي العامل الذي يجمع الصدقات.^١
على رواية أحمد بن محمد بن عيسى [ص ٢٣٢ ح ٢]: في بب: عن أحمد، عن
محمد بن عيسى، عن أبي المغراة... إلى آخره.^٢ وفي الكافي: محمد بن يحيى، عن
محمد بن الحسن^٣، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن
أحدهما يزيد قال: ليس على الملائكة في سفينتهم فضير، ولا على المكارى والجئن^٤ وهو
واضح الصحة. «م».^٥

[قوله:] الكري (ص ٢٣٣ ح ٣). المراد من الكري الذي أكرى نفسه بقرينة
ما قابلته.

آخر الباب [قوله:] فالوجه في هذا الخبر حال التقبة... إلى آخره (ص ٢٣٥ ذيل ح
١٤) [١]. هذاله وجهان: الأول أنه إذا قصد السلطان تقبة منه ودفعاً لضرره يقتصر.
الثاني أنه إذا قصد السلطان فكان عليه الإلتام، لكن يخاف من ظهور ذلك لأهل
الخلاف.^٦

باب المقصود

روايات هذا الباب متعددة [على:] أن الصيد لهواً وبطراً باطل ليس بمسير حق،
وهو حق، وبؤيده بعض الروايات الواردة في الوصايا - في نحو ذلك -

١. نقلها في الاستقصاء (ج ٤، ص ١٠٦) عن شيخه ميرزا محمد الإستآبادي.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٥٢٥، الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٦ أبواب صلاة المسافر باب ١١ ح ٨.

٣. في المصدر: الحسين.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٧، ح ٢، الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٥، أبواب صلاة المسافر باب ١١ ح ٤.

٥. نقل هذه الحاشية في الاستقصاء (ج ٤، ص ١٢٦) عن شيخه ميرزا محمد الإستآبادي.

والمحكمات والغناء فهو أمر غير مشروع فلا يقتصر فيه الصلة ولا الصوم، وليس في شيء من هذه الروايات أن الصوم بخلاف الصلة هنا، وهو ظاهر العلامة في المختلف أيضاً^١. ورواية السياري ظاهرها أن المسافر القاصد لمسافة إذا اشتغل بالصيد فخرج من الجادة له، كما هو ظاهر، فيميز مسيرة الباطل أتبع فيه حكمه، وإذا رجع إلى الحق أتبع حكمه. وهذا يتبع على أنَّ من حكمه القصر في سفره لإياحته فتتغير سفره فصار حراماً رجع إلى التمام، ثم إذا رجع مباحاً رجع إلى القصر من غير حاجة إلى قصد مسافة فيما باقي من سفره. [م٥].

[قوله: وإن خرج لطلب الفضول (ص ٢٣٧ ح ٦) الفضول هو أتباع الهوى كاللهو ١/٣١ والبطر وما ليس للإنسان ابتعاؤه.^٢

باب المسافر يدخل بلداً

آخر الباب [قوله:] أن يكون محمولاً على الاستحباب [ص ٢٣٨ ذيل ح ٣] استحباب الإنعام لإقامة خمس مطلقاً مقتضي له إلا بعض القياسات المردودة، ووجوب الإنعام بها [يعني الخامسة] فيما [يعني في مكة والمدينة] لا يتوجه أيضاً المخالفته روايات كثيرة، فالذى يسأىي الحigel على تأكيد الاستحباب فيما [يعنى مكة والمدينة]، فتدبر. [م٥].

باب المسافر يقدم

آخر الباب: أو يحمل نية المقام على نية مقام الخامسة، فالإنعام على جهة الاستحباب، فهو لا يوجب لزوم الإنعام ولعلة أقرب. [م٥].

١. المختلف ح ٣، ص ٩٦.

٢. نقلها في الاستقصاء، (ج ٤، ص ١٣٤) عن فواند شيخه ميرزا محمد الإسترابادي إلى قوله: والبطر.

٣. نقلها في الاستقصاء، (ج ٤، ص ١٤٣) عن فواند شيخه ميرزا محمد الإسترابادي وما بين المعموقفات منه، والظاهر أنها تعود توصيحة من الشيخ محمد.

٤. نقلها في الاستقصاء، (ج ٤، ص ١٥٣) عن فواند شيخه ميرزا محمد الإسترابادي.

باب المسافر يدخل [عليه] الوقت

على قريب الأول حاشية [على الرواية الأولى والثانية والثالثة]: هذه الرواية غير صريحة ولا ظاهرة في المقصود، وكذا الثانية، وربما تبيّن عليه بقصر العصر والمعطف بالفاء. والثالثة يحتمل أن يكون قد صلّى في البلد ثم قال بعد ذلك، وليس فيها أنه لم يكن صلّى ثم صلّى بعد الخروج.^١

على المنافي [ص ٢٤٠ ح ٤]: وأيضاً في الصحيح عن العيسى بن القاسم قال: سألت أبي عبد الله رض عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاة في السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصلّيها؟ قال: يصلّيها أربعاء.^٢

وأيضاً في الصحيح عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله رض: الرجل يزيد السفر متى يقصد؟ قال: إذا توارى من البيوت، قلت: يزيد السفر فيخرج حين تزول الشمس؟ قال: إذا خرجت فصل ركعتين.^٣

وأيضاً في الصحيح عن العلاء مثله^٤ وأيضاً صحيحة عبد الله بن سنان الآتية بعد باب ٤: حاشية على روايتي إسحاق والحكم [ص ٢٤١-٢٤٥ ح ٦]: يحتمل أن يكون المراد في هاتين الروايتين أن الذي دخل عليه وقت الصلاة وهو يزيد القدوم من سفره إن كان لا يخاف فوت الوقت بتركها حتى يصلّي في البيت تماماً صلّى تماماً، وإن كان يخاف فوت الوقت يصلّي ركعتين قبل أن يدخل^٥ كما لا يخفى وهو واضح.

وأما رواية منصور ففي صحتها نظر^٦ من جهة محمد بن عبد الحميد؛ فإن التوثيق غير مصحح به فيه. وأيضاً فعن ابن شهراً ثواب أن سيف وافقني^٧ مع احتماله التقى؛ لأنَّه مذهب بعض المخالفين، على أنَّ العلامة احتمل فيها أن يكون المعنى: إن شاء صلّى

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٢٥٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٣ أبواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ٤.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٢-١٣، ح ١٢٧، ج ٣، ص ٢٢٤ ح ٥٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٢ أبواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ١.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٤، ح ٣٥٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٤ أبواب صلاة المسافر باب ٢١ ح ٨.

٤. تعلّمها في الاستئناف، ج ٢، ص ١٦١-١٦١ عن فؤاد شيخه ميرزا محمد الإسترابادي، ولم يذكر فيه صحّيحة محمد بن سلم وعبد الله بن سنان.

٥. تعلّمها إلى هنا في الاستئناف (ج ٢، ص ١٦١) عن فؤاد شيخه ميرزا محمد الإسترابادي.

٦. معالم العلماء (ص ٥٦، رقم ٣٧).

قبل دخوله فقصر، وإن شاء بعد دخوله فاتّم.^١

باب من يقدم من السفر

في روايات متعددة أن أهل مكانة إذا رجعوا إلى مكانة للطوف والسعى إن وصلوا^٢ بيومهم تتموا وإلا قصروا، وربما استفيد من ذلك أنه مع قصد الرجوع يعتبر دخول بيته، ولا معه ٣٢٧/ يكفي الوصول إلى محل الترخيص.^٣ [و] في الموثق عن ابن بكير قال: سألت أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة له بها دار ومنزل فيمر بالكوفة، وإنما هو مجتاز لا يريد المقام إلا بقدر ما يتجه يوماً أو يومين؟ قال: يقيم في جانب المصر ويقصر^٤ قلت: فإن دخل أهلة؟ قال: عليه التمام.^٥ مد.^٦

[أبواب المواقف]

باب أول وقت الظهور

أول الباب: يعني جعل الشارع علامنة محسوبة واحدة للظهور والعصر، ولم يجعل لكل واحدة منها علامنة محسوبة على حدة. (ام ن). على فريب رواية الحسين بن سعيد عن حماد [ص ٢٤٨ ح ١٩]: كان هذا غاية ما يؤخر للتبريد (ظ) مع مراعاة للتفيق، وعلى نحوه ينبغي أن يحمل صحيححة أحمد بن عمر [ح ١٠] مع احتماله الذراع والذراعين.

١. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٢٩.

٢. في الاستقصد: دخلوا.

٣. في الاستقصد: يعتبر دخول بيته، ومع انتهاء السفر وعدم بنا، تعلق وإرادة رجوع يكفي الحصول فيما بعد محل الترخيص.

٤. في النسخة: ويقيم.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٥، ح ٢؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٥٥؛ المسائل، ج ٨، ص ٤٧٤ أبواب صلاة العماfra
باب ٧ ح ٢

٦. نقل هذه الحالية في الاستقصد (ج ٤، ص ١٦٨ - ١٦٩) عن لوان شبيخه ميرزا محمد بن الإسبر آبادي.

[قوله]: لأنها ليست وقتاً للفرضية [ص ٢٤٩ ح ١٩] نسخة بدل: لأنها.^١

[قوله]: لمكان الفرضية [ص ٢٤٩ ح ٢٠] لمكان النافلة؛ كذا في كتاب العدل.^٢

[قوله]: جعفر بن مثنى العطار [ص ٢٤٩ ح ٢٢] العطار صفة جعفر وهو ابن مثنى بن

عبدالسلام، ولم أجده وصف مثنى بالعطار، والله أعلم. (م٥).^٣

في رواية علي بن حنظلة: القامة والقامتين والذراع والذراعين [ص ٢٥١ ح ٢٧]: في دلالة رواية ابن حنظلة على هذا المدعى نظر.

فكان يعتبر في جدار مسجد رسول الله ﷺ [كذا].

نسخة: بقامة رحله ﷺ [كذا].

[قوله]: عنه عن علي بن زياد (ص ٢٥١ ح ٢٨) [في يرب عنه عن علي بن أسباط^٤ مكان علي بن زياد، والظاهر من يرب أن مرجع الضمير علي بن الحسن الطاطري، وما في الكتاب يحتمله، فالأولى الحمل عليه ليتوافقا. (م٥)].

في رواية معاوية بن ميسرة [ص ٢٥٢ ح ٣١]: أي إذا زالت في النهار الطويل فللرجل [فعل^٥ ذلك، وإذا زالت في جميع الأيام ك أيام السنة فله ذلك، أي يتراوّلها وأدابهما^٦، وكان الشیع أراد أحدهما، أو إذا^٧ زالت فللرجل أن يصلّي بهما كذلك في طول النهار أي من الزوال إلى الغروب، فقوله: وأنا أحبّ أن يفعل ذلك كل يوم، أي على مقتضى ذلك كل يوم، فلا تفوته النافلة.^٨

ينبغي التدبر في معنى هذه الحاشية حتى تكتب (٩)

١. وكذا أيضاً في المصدر المطبع.

٢. على الشراح، ص ٣٤٩ باب ٥٩ ح ٢ وفه: لمكان الفرضية، النسخة، ج ١، ص ١٤٠، ح ٦٥٣: الوسائل، ج ٤، ص ١٤١ أبواب الموافقة باب ٨ ح ٣ و ٤.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣، ح ٦٥: الوسائل، ج ٤، ص ١٤٥، أبواب الموافقة باب ٨ ح ١٥.

٤. من الاستفهام.

٥. الشبه من الاستفهام، وفي النسخة: يتراوّلها وأدابها.

٦. في الاستفهام: وإذا.

٧. نقلها في الاستفهام (ج ٤، ص ٢٥١) عن فوانيد شيخه ميرزا محمد الاسترآبادي.

[قوله: ولكنني أكره ذلك أن تتخذه وقتاً دائماً] [ص ٢٥٢ ح ٣٢] [كأن كراهة ذلك لأنه يتضمن الانفراد عن الناس، والمجتمع^١ معهم أفضل تقية أو مطلقاً، أو أنه يتضمن نوع عجلة أيضاً.^٤ «مد».^٥

[الحاشية على الحديث ٣٣]: المراد بوقت الفريضة في هذه الرواية الوقت المختص بالفريضة، وأما في رواية زياد بن أبي غيث فالظاهر أن المراد أنه إذا حضرت الجماعة وتهيأ للالشغال بالفريضة^٦ فلا يأس بالابتداء بها وإن لم تكن قد صلحت النافلة، وإن كان الأولى /٣٣/ قضاء النافلة حيثذا مع احتمال أن يكون المراد دخول الوقت المختص كالأول.^٧

حاشية على قوله: فاما ما تضمنت الاخبار التي قدمناها [ص ٢٥٥ ذيل ح ٤١]: أقول: تحقيق المقام أن المراد أنه لا تطوع في الوقت يختص بفريضة؛ كما يستفاد من إضافة الوقت إلى الفريضة، وليس المراد أنه لا تطوع في وقت يجوز فيه الفريضة. «امن».

[الحاشية على الحديث ٤٢ و ٤٣]: قلت: كأنه ~~عليه~~^{عليه} جعل التأخير عادة ليجمع الناس لصلة الجماعة. «امن».

[قوله: لا يكون تطوع في وقت فريضة] [ص ٢٥٦ ح ٤٣]. أي أخرج الله تعالى من وقت جواز الفريضة قدرأ معيناً لجواز النافلة، لذا تقع نافلة في وقت مختص بفريضة. «امن».

[الحاشية على الحديث ٤٤]: هذه مثل صحبيحة أحمد بن عمر [ح ١٠] ورواية زرار، وأقرب إلى التقية إلا أن يحمل القامة على الذراع والذراعين.

١. في الاستئناف: كراهة.

٢. في الاستئناف: يقتضي.

٣. في الاستئناف: ونمل الاجتماع

٤. في الاستئناف: وأيضاً يقتضي نوع عجلة كما لا يخفى.

٥. نقلنا في الاستئناف (ح ٤، ص ٢٥٢) عن فوائد شيخه ميرزا محمد الإسترابادي، وما بين المعقوقين منه.

٦. في الاستئناف: وأما رواية زياد بن أبي غيث فالظاهر أن المراد منه إذا حضرت الفريضة، بأن حضرت الجماعة وتهيأت للالشغال بها.

٧. نقلنا في الاستئناف (ح ٤، ص ٢٥٧) عن فوائد شيخه ميرزا محمد الإسترابادي.

باب آخر وقت الظهر

على قوله: مسند أقدام فذلك المضي [ص ٢٥٩ ح ٤]: كما أنّ مراتب الاستحساب والفضيلة تتفاوت، كذلك مراتب التضييع تتفاوت، وبهذا يجمع بين كثير من الأخبار. «امن».

في رواية سعد عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ [ص ٢٥٩ ح ٦] بدل محمد عمر، نسخة بدل.^١
 [الحاشية على الحديث ١١ ص ٢٦١]: هو الذي في بب^٢ وتقديم أيضاً في الباب السابق^٣ في رواية موسى بن جعفر عن أبي جعفر، الظاهر أنّ موسى بن جعفر عطف على أحمد؛ فإن سعداً روى عن موسى بن جعفر [كما روى عن أحمد]، موسى بن جعفر أيضاً روى عن أحمد، وأحمد^٤ عن عبدالله بن الصلت عن الحسن كما يأتي، وكذا أحمد عن الحسن بن عليٍّ بن فضال وهو كثير، فتذكري.^٥

باب وقت المغرب

[قوله:] عن القاسم مولى أبي أيوب [ص ٢٦٢ ح ٢]. هذا هو ابن عروة.
 عند رواية صفوان [ص ٢٦٣ ح ١١]: قال: أتني جبريل^{عليه السلام} رسول الله^{صلوات الله عليه وسلم} إلى أن قال:
 وصلّى المغرب إذا سقط الفرسن كما تقدم، وهو أولى بالنقل هنا.
 قوله: والوجه الثاني أن الأخبار التي فدمناها... إلى آخره [ص ٢٦٦ ذيل ح ٢٢] هذا
 الوجه بعيد في الروايات المتقدمة، وما استدل به لا يتعذر من نفسه.
 قوله: والمغرب عند اشتراكها [ص ٢٦٩ ح ٣٣]. الصواب العشاء كما في بب.^٦

١. وكذا أيضاً في نسخة الشيخ محمد في الاستفادة (ج ٢، ص ٢٩٠).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٧٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢٧، أبواب المواقف باب ٤ ح ٧.

٣. لم أجده فيه، وهذا الاستناد أيضاً سيأتي في الباب الآتي (ص ٢٦٣ ح ٦).

٤. في الاستفادة: عن أحمد كأحمد.

٥. تناهى في الاستفادة (ج ٤، ص ٣٠٣) عن شيخه بيرزًا محمد الإسترآبادي، وما بين المعقوفين منه. ثم قال: وأبو جعفر - على ما ذكره شيخنا - أحمد بن محمد بن عيسى، وغيره كأحمد بن محمد بن أبي نصر وإن احتمل، إلا أن الرجحان يظهر بالمراجعة.

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦١، ح ١٠٣٨، الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٥ - ٢٠٦، أبواب المواقف باب ٤ ح ١.

باب من صلّى أربع ركعات

في رواية الحسين بن هبطة، عن أحمده بن محمد، عن محمد [ص ٢٨٢ ح ١]: كذا في عامة نسخ الكتاب، والظاهر أنَّ «عن محمد» زائد؛ يشهد بذلك ماكثر في الكتاب وفي سبب^١ كما لا يخفى على المتنبي. «مد».^٢

باب وقت من فاتته صلاة

آخر الباب: أو عرض له أمر يقتضي تأخير الفريضة قدر ما يمكن أن يؤذى فيه النافلة، وذلك على سبيل الأولوية، والله أعلم. «مد».

باب من فاتته صلاة فريضة

على بحث ويمكن أن يحمل الخبر على الجواز [ص ٢٨٨ ذيل ح ٦]: هذا الاحتمال بعيد، والأوجه أن يحمل المغرب على ما قد صار قضاء، فإنه يجوز للأمران بعد هذا البحث، بقليل حاشية: وربما احتمل التقبة وأن يكون ظهراً قد فاته قبل وإن بعد.

باب وقت قضاء

على رواية محمد بن أحمد [ص ٢٩٠ ح ٣] هكذا: الأشبه أنه إبراهيم بن هاشم، وربما احتمل ابن أبي محمد، والله أعلم.

باب حقيقة قضاء [صلاة النوافل والنوتون]

[قوله]: عن الحسين جمِيعاً [ص ٢٩٢ ح ٢] هو ابن عثمان أو ابن أبي العلاء.

[قوله]: يدلُّ على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد [ص ٢٩٣] في جريان ذلك في كل ما تقدم نظر.

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٤٧٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٦، أبواب الموقت باب ٤٧ ح ١.

٢. وكذلك ليس في نسخة الشيخ محمد في الاستفصال، ج ٢، ص ٤٤٢.

[أبواب القبلة]

[باب من اشتبه عليه القبلة]

[حاشية ظاهراً على كلام الشيخ في آخر الباب: [بل على أنه إذا لم يغلب الغلن على جهة بعيتها نصلي إلى أربع جهات؛ فإنه نوع من التحرى .

باب من صلى إلى غير القبلة

[قوله : فضالة بن أبي يوب عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (ص ٢٤٦ ح ١) [المعهود رواية فضالة عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بواسطة أبيان .^١

[قوله : قال : لعله قد مضت صلاة (ص ٢٩٧ ح ٦) [لعله] ليس في كثير من النسخ ، وكذا ليس في بٰب^٢ ، وهو الظاهر .

آخر الباب [على كلام الشيخ في ذيل ح ١٠] : كان الأولى حمل هذين على دخول الوقت المشترك ، فمع الانحراف يميناً وشمالاً لا يبعد ، ومع الاستدبار يبعد في الوقت دون خارجه ، والله أعلم .

باب الصلاة في جوف الكعبة

آخر الباب : الحمل على الجواز جيد ، لكن في كون لا يصلح صريحاً تأثيل .

[أبواب الأذان والإقامة]

باب الكلام

[قوله : عن ابن أبي عمير قال : سألت أبي عبد الله عليه السلام (ص ٣٠٢ ح ٧) [كذا في بٰب^٣ ، لكن فيه نظر ، والظاهر : عمر بن حنظلة أو زرارة أو غيرهما .

١. هذه الحاشية كانت في هامش النسخة .

٢. وكذا ليس في المطبوعة .

٣. التهذيب ، ج ٢ ، ص ٤٨ ، ح ١٥٧ ، الوسائل ، ج ٢ ، ص ٣١٤ ، أبواب القبلة باب ١٠ ح ١ .

٤. التهذيب ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ح ١٨٢ .

باب عن فسبي الأذان

على رواية محمد بن علي بن محبوب [ص ٣٠٤ ح ٨]: العمل بهذا الحديث مشكل؛ لعدم الصحة وعدم كون هذه اللفظة ذكراً ولا دعاء ظاهراً.

باب عدد فصول الأذان

آخر الباب عن علي بن أحمد^١ [ص ٣٠٩ ح ١٨]: علي بن أحمد ليس في الكافي^٢ وهو الظاهر، وعلى تقدير وجوده إما ابن رستم أو ابن أشيم؛ والأول مهملاً، والثاني مجهولاً.

[أبواب كيفية الصلاة من فاتحتها إلى خاتمتها]

باب الجهر ببسمل الله

[قوله:]لكتب بخطه بعيدها مرتين على رغم أنفه [ص ٣١١ ح ٣] أي بعيدها رغم أنفه، أو كتب: بعيدها على مرتين على رغم أنفه، أو يكون مبالغة، والله أعلم.

باب أنه لا يقرأ في الفريضة

[قوله:]أو بحدث شيئاً^٣ [ص ٣١٥ ح ٦] «أو تحرف» في التهذيب^٤ وهو الظاهر. آخر الباب على تقدير الكراهة: كما هو صريح هذه، وظاهر الجمع من الروايات ينبغي أن يحمل رواية يحيى بن عمران^٥ على استحباب الإعادة. «مدد».

[أبواب الركوع والسجود]

باب وضع الإيمام

آخر الباب [على الحديث ٢]: ليس فيه أن ذلك في الصلاة، على أنه لو كان فيها احتمل أن يكون يأتي بالواجب قبل أو بعد. /٣٥١/

١. ليس في المطبوعة، وما في المتن موافق لنسخة الشيخ محمد في الاستئناد (ج ٥، من ٧٧).

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٨، ح ٣٤.

٣. في المصدر المطبوع: شيء، ونسخة الشيخ محمد في الاستئناد (ج ٥، من ١٣٤) مطابق للتهذيب.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٧٦، ح ٢٦١.

٥. ليست في هذا الباب رواية يحيى بن عمران.

باب من يسجد فتقع [جيئته على موضع مرتفع]

[قوله:] أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى، عَنْ مُوسَى [ص ٣٣١ ح ٤] كَذَا فِي الْأَصْلِ. فِي سَبَبِهِ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ وَأَبِيهِ قَنَادَةَ، جَمِيعًا عَنْ عَلَيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ لِلْكَلْمَنِي قَالَ: سَأَلْتُهُ إِلَى أَخْرِهِ يَبْأَسُ.

باب السجود على القطن

على رواية سعد بن عبد الله [ص ٣٣٢ ح ٦]: إِذَا أَرِيدَ بِهِمَا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَا مِنْ جَنْسِ الْمَلْبُوْسِ.

آخر الباب: بل يحمل على ما لم يدخل في حد الملبوس أو على التقبية.

باب السجدة على القير

أول الباب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين أن بعض أصحابنا كتب إلى أبي الحسن الماضي سأله عن الصلاة على الزجاج قال: فلما نفذ كتابي إليه تفكرت وقتلت: هو مما أثبتت الأرض وما كان أن أسأله عنه. فكتب إليه: لا تصل على الزجاج وإن حدثتك نفسك أنه مما أثبتت الأرض، ولكنك من الملح والرمل وهو ممسوخان، تهدى به.

باب السجود على [الـ] قرطاس

[الحاشية على الحديث ٢ ص ٣٣٤:] في المتنى ^٣ في عامة نسخ الكتاب: ابن بزید. وفي سبب في موضع: داود بن بزید، وفي موضع آخر: داود بن فرقد ^٤، كما في بعض نسخ الكتاب، فعلل «أبي» ساقط في الموضع الأول من سبب؛ فإن فرقد هو ابن بزید، وقد أصلح بعض نسخ الكتاب وشَوَّى «بن بزیداً»، وأحْتَمَل ^٥ أن يكون «ابن أبي

١. كذا في النسخة.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٢، ح ١٢٧٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٣، ثواب السجود باب ٨ ح ٣.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ١٢٣١؛ الكافي، ج ٣، ص ٣٣٢، ح ١٤؛ علل الشراح ص ٣٤٢ باب ٤٤ ح ٥؛ دلائل الإمامة، ص ٤١٤ ح ١٣٧٥ إثبات الوصبة، ص ٢٢٣، كشف الغمة، ج ٢، ص ٣٨٤-٣٨٥.

٤. لم أجده في متنى الخطيب.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٩٦٩؛ ص ٣٠٩، ح ١٢٥٠؛ ح ١، ص ٣٧١، ح ١١٣٣.

يزيد» وقال: لأنَّه الذي يروي عن أبي الحسن الثالث عليه السلام كما قيد به في سب، وأصلح بعض الفضلاء نسخته «داود بن زيد»، فتدبر.

باب السجدة على الثلج

وقد قدَّمنا فيما مضى في باب السجدة على القطن والكتان (؟).

[أبواب القنوت وأحكامه]

باب السنة في القنوت

[قوله: عنه عن فضالة [ص ٣٣٨ ح ٤]. في سب عن فضالة عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام.^١]

[قوله: عنه عن ابن أذينة إلى آخره [ص ٣٣٩ ح ٧]: الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد، وفيه بعد لا يخفى.

المتباذر من هنار رجوع الضمير إلى أحمد، ومن سب^٢ رجوعه إلى الحسين بن سعيد، والذي يظهر رجوعه إلى ابن أبي عمير، ولا يأتي عنه الكتاب ولا سب كل الآباء [أmen].^٣

باب وجوب التشهد

على روایة محمد بن علي بن محبوب [ص ٣٤٢ ح ٧]: في الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أثيوب، عن ابن بكر، عن عبيد بن زرار، عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: سأله عن رجل صلَّى التهريضة، فلما فرغ ورفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة [الرابعة] أحدث فقال: أنت صلاته فقد مضت ويفي التشهد، وإنما التشهد ستة في الصلاة فليتوضاً وليتند إلى مجلسه أو مكان نظيف فيتشهد.^٤ مـ٥ دـ٣.

١. التهذيب، ج ٢، ص ٨٩، ح ٣٣٢.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٩١، ح ٣٣٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٤٥، ح ١، وما بين المعقوفين منه.

قريب آخر الباب: وروى عامر بن جذاعة عنه ^{عليه السلام} أنه قال: إذا سلّمت الركعتان الأولىان سلّمت الصلاة. وإن رفعت رأسك من المسجد المثابة في الركعة الرابعة وأحدثت فإن كنت قلت الشهادتين فقد مضت صلاتك، وإن لم تكن قلت ذلك فقد مضت صلاتك فتوضأ ثم عد إلى مجلسك وتشهد، وإن نسيت التسلیم فذكرته وقد فارت مصلاك فاستقبل القبلة فائتماً كنت أو قاعدًا وتبعد وسلام. ^٢ المقبي.

باب قضاء القنوت

[قوله:] قال: لا إعادة عليه [ص ٣٤٥ ح ٥] أي إعادة الصلاة، أو إعادة القنوت بأن يرجع فيقنت ثم يركع، أو المراد أنه لا يلزم به استدراكه.

باب كراهيۃ النوم بين رکعتي الفجر [وبين صلاة الغداة]
المراد بصلاة الليل مجموع ما تقدم طرفي ^٤ فريضة الفجر من الوتر ونافلة الفجر وغيرهما، فلا ينافي العنوان.

[أبواب السهو والننسيان]

باب من نسبي تكبيرة الافتتاح

عن رجل نسي أن يكبر حتى دخل في الصلاة. ^٥
كان مراده التكبيرات المستحبة للصلاة غير ما دخل به في الصلاة.
آخر الباب: حمل المناسيات على المستحبة أولى، ويحتمل ما ذكره؛ لـما أورده في الباب الآتي.

١. المقبي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١١١.

٢. في النسخة: قاسم.

٣. المقبي، ج ١، ص ٢٣٣، ح ١٠٣٠؛ ذيل ح ١٠٣٠؛ انظر: المقنع، ص ١٠٨ - ١١٩.

٤. في المخطوططة: طر.

٥. في المصدر في الحديث ٢: قلت له: رجل نسي أن يكبر تكبيرة الافتتاح حتى كبر للركوع.

باب من نفسي الركوع

على رواية سعد بن عبد الله [ص ٣٥٦ ح ٦] المنافي: هذه الرواية في الفقيه في الصحيح عن العلاء، عن محمد: صورة منها: عن أبي جعفر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع، فقال: بمضي في صلاته حتى يستيقن أنه لم يركع، فإن استيقن أنه لم يركع فليلاقي السجدين اللتين لا رکوع لهما ويبني على صلاته على التمام، وإن كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ وانصرف فليقم^١ ول يصل ركعة وسجدتين ولا شيء عليه.^٢

باب من شك... إلى آخره

على المنافي [ص ٣٥٧ ح ٤]: الظاهر أنه لا مانع من الحمل على قيامه من انجذاب الرکوع، غایته أنه شك في أنه رکع وأدی الواجب ألا. آخر الباب: فيه دلالة على أنه لا يتعين وصوله حد ٣٢ / السجود، بل يكفي مجرد الانتقال من حالة الرکوع.

باب من ترك سجدة واحدة

آخر الباب: هذا التوجيه بعيد، وعلى ما نبهنا من التخيير لا حاجة إليه كما لا يخفى.

باب وجوب سجدة السهو

[الحاشية على الحديث ١]: لا دلالة في هذه الرواية على وجوب سجدة السهو، بل دلالته على عدم وجوبه أو ضعفه، ورواية [ابن] السمعط مرسلة مع عدم توثيقه، وما تقدم صريح في خلافه، فالالأولى عدم الوجوب، وغایته الاستحباب. (مد.)

باب السهو في صلاة المغرب

حاشية على الحمل الذي آخر الباب: الظاهر في الروايتين أنه ذكر ذلك على جهة الإنكار؛ لاستشعاره من السائل توهם جوازه ثم حلف له بأن لا يحكم به وإن عمل به، فلا اعتراض به، فتدبر. وهذا واضح خصوصاً على نسخة ليس فيها الفظ «لي».

١. في المصدر: فليقم.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١١٠٦.

باب من شك فلم يدر

على قوله: فلا ينافي الخبرين [ص ٣٧٤ ذيل ح ٣]: هذا أيضاً يحتمل كثير السهو.

باب في أن سجدة السهو بعد التسليم

[الحاشية على الحديث ٢]: لا يبعد أن يكون معنى الحديث أنَّ السجدة التي تقصى من الصلاة قبل التسليم، والتي تزداد لتدارك شيء فهـي بعده.

باب التسبيح والتشهد

الأولى استحبـاب التكبير والذكر والتشهد الخفيف والتسلـيم كما تقدم في الرواية عن علـي عن النبـي ﷺ وغـيرها، وقيل: يجب ذاكـله، وقيل: ما دون التكـبير، ورواية الحـلبي هذه ليست صـريحة في سـجدتـي السـهو لـكل زـيادة ونـقصان؛ بل يـحتمـل أن يكون المراد بـقولـه «أـم نـقصـت أـم زـدـت» الشـك مع ذلكـ فيـ الـثلاثـ والـستـ أيضاً، ولـذلكـ قال أـبو جـعـفرـ اـبـنـ بـابـوـيـهـ فيـ المـقـعـنـ:

فـإـنـ لـمـ تـدـرـ أـرـبـعاـ صـلـيـتـ أـمـ خـمـساـ أـمـ زـدـتـ أـمـ نـقـصـتـ فـتـشـهـدـ وـسـلـمـ وـصـلـ رـكـعـتـيـنـ بـأـرـبـعـ^٢ سـجـدـاتـ وـأـنـتـ جـالـسـ بـعـدـ تـسـلـيمـكـ وـفـيـ حـدـيـثـ سـجـدـتـيـنـ بـغـيرـ رـكـوعـ وـلـأـقـراءـةـ.^٣
وـهـذـهـ تـبـتـهـ عـلـيـ أـنـ مـاـ ذـكـرـهـ بـهـ رـوـاـيـةـ صـرـيـحـةـ أـيـضـاـ قـدـبـرـ.ـ وـأـيـضـاـ رـبـماـ اـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ قـوـلـهـ «أـمـ نـقـصـتـ أـمـ زـدـتـ» صـوـرـةـ عـلـىـ حـدـهـ شـكـاـيـنـ الـثـلـاثـ وـالـخـمـسـ،ـ أـوـ الـسـتـ أـيـضـاـ،ـ فـلـيـتـدـبـرـ.ـ^٤ـ [مـ ٥].ـ

[أـبـوابـ مـاـ يـجـوزـ الصـلـاةـ فـيـهـ وـمـاـ يـجـوزـ مـنـ اللـبـاسـ وـالـمـكـانـ]

باب الصـلـاةـ فـيـ جـلـودـ الثـعـالـبـ

[قولـهـ]: سـأـلـ الـمـاضـيـ الرـضاـيـهـ^٥ [صـ ٣٨١ حـ ٤] الرـضـالـيـسـ فـيـ الـكـلـيـهـ،ـ وـفـيـهـ:ـ قـالـ:

١ـ.ـ فـيـ المـصـدـرـ: سـجـدـتـ.

٢ـ.ـ فـيـ المـصـدـرـ: وـأـرـبـعـ.

٣ـ.ـ فـيـ المـصـدـرـ: تـسـجـدـ.

٤ـ.ـ المـقـعـنـ،ـ صـ ١٠٣ـ.

٥ـ.ـ فـيـ المـصـدـرـ الـمـطـبـعـ: سـأـلـ الرـضاـيـهـ.

٦ـ.ـ الـكـلـيـهـ،ـ جـ ٣ـ،ـ صـ ٣٩٩ـ،ـ حـ ٨ـ وـفـيـهـ: سـأـلـ الـمـاضـيـ هـلـهـ.

وذكر أبو الحسن ^{عليه السلام}، وبقي الحديث كما هنا، وفي لفظ هذا الحديث اختلال، والمقصود ظاهر . «امن».

باب الصلاة في الفتن

بعد الباب بأسطر: لا خلاف في جواز الصلاة في الخر جلد ووبره، وأما الفتن والستنجاب فإن ثبت حلّ لحمهما ثبت حلّ الصلاة فيهما، وأما القول بالتخصيص ففيه نظر، ثم الفتن لا أعرف ^{٣٨٧} قولًا صريحاً بالجواز من الأصحاب، نعم نبهوا على ورود الرخصة، أما الستنجاب فقد ذهب إلى حلّه الأكثر حتى أدعى الشيخ الإجماع ^١.

باب كراهية الصلاة في الإبر يسم

الأقرب للحرمة وإن كان مما لا تتم الصلاة فيه.

باب الشمانكوتة

آخر الباب: أو أنه يحمل على وجه يستلزم التلويث، أو ينافي طهارة موضع السجود ونحوها.

باب الرجل يصلى والمرأة

[قوله] لكن يصلى الرجل فإذا فرغ صلت المرأة [ص ٣٩٩ ح ٣] العكس جائز إجماعاً.

[أبواب الجمعة وأحكامها]

باب تقديم التناول

على قوله: قد يفهم يعني من الباء [ص ٤١٢ ح ١٤]: كأنه إنما يحتاج إلى التفسير: لأنه على خلاف قياس ظاهر اللغة: فإن الباء معنل العين لا معنل اللام. قال في القاموس: باهها: جامعها^٢، وقال: باهئته فتهرئته: غلبيته^٣ «عاء».^٤

١. الميسورة، ح ١، ص ٨٢ - ٨٣.

٢. القاموس، ح ٢، ص ٤٠٢.

٣. القاموس، ح ٤، ص ٤٤٣.

٤. المراد به ملا عبدالله البزدي كما تقدم في أوائلها.

[أبواب الجماعة وأحكامها]

باب المتيقّن لا يصلّي

آخر الباب: الروايتان راويهما عاميّان، ومحمد بن الحسن الشيباني من الحنفية قد منع^١ فالاُظْهَر الحمل على التقبة.

باب المسافر

[قوله: [عن ابن علي [ص ٤٢٥ ح ١] كأنه الحلي و عمران أخوه .

باب من فانته مع الإمام

على حمل الشیخ بعد قوله «لأنَّ اللَّاتِينَ أَدْرَكُهُمَا يَقْرَأُ فِيهِمَا الْحَمْدُ» وسورة». ولأجل ذلك ردَّ على من قال: «يَقْرَأُ بِالْحَمْدٍ»^٢ وسورة «بَأْنَ (ظ) هَذَا إِلَى آخره نسخة بدل.

باب الإمام إذا سلم

إنما التنافي بين الأولى والثانية من حيث إن الثانية حيث دلت على ضمان الإمام فكان ينبغي أن لا يكون على مَن خلفه الإلتزام، فالوجه بأن المراد ضمان قراءة الصلاة لا ضمان الصلاة نفسها تماماً، والثاني أن المراد بالضمان صحة ما أدركه من صلاة خلفه، إلا أن كلامه لا يطابق في الثاني فتذبذب. وأيضاً كان الأولى^٣ أن يذكر هنا وجه الجمع بين هذه وما يدلّ على أن سجدة السهو من المأمور المأمور^٤ ويأتي بمعادل على ذلك، ويصرّح بالجمع.

هذا يناسب في الجمع بين رواية سماعة ورواية جميل عن زرارة.

١. نقله في المستفي، ج ١، ص ٣٧٣.

٢. في المصدر، ص ٤٣٧: بالحمد.

٣. في المصدر: الحمد.

٤. في النسخة: + و.

٥. كتب فوقه في النسخة: كذا.

[باب صلاة الجمعة [في المسفيفة]

[قوله: حَدَّثَنِي عَبْتَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ (ص: ٤٤٠ ح: ١) هُوَ [أَيْ عَبْتَةُ] ابْنِ مُبِيمُونَ أَخْوَى إِبْرَاهِيمَ.

[الحاشية على حمل الشيخ (ص: ٤٤١): الوجه الأول أوجه، ويأتي في باب آخر في هذا المعنى فيه توضيح لذلك.]

[أبواب الصلاة في العيددين]

باب من صلبي وحده

[قوله: عن أبي البختري (ص: ٤٢٦ ح: ٤) [أبو البختري] قيل فيه: إنه من أكذب البترية، وهو مردود القول اتفاقاً، فكيف يمكن أن يجوز اعتبار كلامه في خلاف ما ثبت بالروايات /٣٩/ الصحيحه والإجماع، فالظاهر فيه أنه من أكاذيبه وإن احتمل وقوعه على جهة الإنكار أو التقبية؛ فإنه من مذاهبه.

[باب سقوط صلاة العيددين]

آخر الباب [قوله: قال نعم [ص: ٤٤٧ ح: ٢] أَيْ لِيْسَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ إِلَّا يَمْنُى إِلَى آخره على خلاف ظاهر العبارة؛ اعتماداً على ما هو معلوم للمستفقه من عدم الوجوب وكون تقدير السؤال: هل عليه صلاة العيددين؟ «امن».

باب كيفية التكبير

في بسب: من أخل بالتكبيرات السبع لم يكن مأثوماً، إلا أنه يكون تاركاً ستة ومهماً فضيلة؛ يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة أن عبد الملك إلى آخره، لا ترى أنه جائز الانتصار على الثلاث تكبيرات وعلى الخامس تكبيرات، وهذا يدل على أن الإخلال بها لا يضر بالصلاحة، وهذا ما قد ترى

وفي نف: لا خلاف في عدد التكبير الزائد وأنه تسع تكبيرات: خمس في الأولى وأربع في الثانية، لكن الشيخ على أنه في الأولى والثانية بعد القراءة.^١
وقال في المنهي: وهو مذهب أكثر علمائنا.^٢
والمفید جعل التكبير في الثانية ثلاثة، وزاد تكبير آخر للقيام إليها.
يدل ظاهراً على مذهب المفید إلا ما زاد للقيام هذا وما بعده.

[أبواب صلاة الكسوف]

باب الزيادات في شهر رمضان

قبل آخر الباب بصفحة في رواية علي بن حاتم والمفضل عند قوله «قال يصلّي في شهر رمضان زيادة ألف ركعة» [ص ٤٦٦ ح ١٥]: من هنا نسخة جمع.^٣ قال: قلت:
ومن يقدر على ذلك؟ قال: ليس حيث تذهب، أليس يصلّي في شهر رمضان زيادة ألف ركعة؟
نسخة بدل.

[أبواب الصلاة على الأموات]

باب رفع اليدين

[قوله: قال: حدثني اسماعيل بن الحسن^٤ [ص ٤٧٩ ح ٤] الذي يظهر من
ملحوظة ما في كتب الرجال مما ورد في المخالفين أنه اسماعيل أبو إسحاق بن أبيان، فهو
ثقة وإن سقط الواسطة، والله أعلم.

١. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٥ مع تلخيص.

٢. منهي المطلب، ج ١، ص ٣٤٣.

٣. كما في النسخة من دون تنقيط.

٤. في المصدر: إسحاق.

كتاب الزكاة

[باب ما تجب فيه الزكاة]

على قوله : قال وجه فيها أن تحملها على ضرب من الاستحباب والتدب [ج ٢ ص ٤ ذيل ح ٨] : ربما احتمل التعمية ؛ لأن مذهب جمهور العامة .

[قوله : [عن محمد بن عبيدة الحلبى [ص ٤ ح ٩] محمد بخصوصه وإن لم يذكر ولم يوثق إلا أنه موثق مجملاً / في آل أبي شعبة في ترجمة أبيه عبيدة الله ، وربما جاء عبدالله - كما في بعض النسخ - هنا ، ومحمد يأتي في الأسانيد كثيراً واعتمد عليه .

[باب زكاة الإبل]

آخر باب زكاة الإبل [على الحديث ٥] : لا يخفى أن الفرق إنما هو في خصوص خمس وعشرين ؟ فإنه يجب عندنا خمس شياه ، وعندهم إبنة مخاض حتى يبلغ خمساً وثلاثين . انفقنا على أنه إذا زاد على ذلك واحدة وجوب شيء آخر وهكذا ، فكانه قبل في كل خمدين شاه حتى يبلغ خمساً وعشرين ، ثم إبنة مخاض حتى يبلغ خمساً وثلاثين وهكذا - مراعاة للحقيقة أو اختصاراً - فوق الاشتباء ، فتدبر .

باب زكاة الغنم

أعلم أنه قد يظن أن بين حديث محمد بن قيس والأول نوع تناقض في حكم زيادة الواحدة على الثلاثين فيحتاج إلى الترجيح ، والحق عدم التناقض ؛ الخلق خبر محمد بن قيس عن التعريض لهذا الحكم رأساً ؛ فإن قوله فيه « فإذا زادت واحدة ففيها ثلاثة في الغنم إلى ثلاثة » ، يقتضي كون يلوغ الثلاثين غاية لفرض الثلاثات داخلة في المعني ، كما هو الشأن في أكثر الحالات الواقعية فيه ، وقوله بعد ذلك « فإذا كثرت الغنم ففي كل منها شاه » ، يقتضي إناطة هذا الحكم بحصول وصف الكثرة بعد الثلاثين ، ومن البيّن أن فرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة في شيء ، فلا يتناوله الحكم المنوط بها في ذلك

الخبر، بل يكون الحديث مثتملاً على حكم لم يتعرض في ذلك له، ولا محدود فيه؛ إذا الحكمة قد توجب مثله، وربما كان ذلك للتقىة؛ إذ يحكي عن أكثر العامة المصير إلى خلاف ما أفاده هذا الحديث. منتهى^١.

باب أقل ما يعطى الفقير

[قوله: عن محمد بن أبي الصهبان (ص ٣٨ ح ٢)] محمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان قمي من أصحاب أبي الحسن الثالث الهادي عليه ثقة كما في مسند^٢، فروايته عن الصادق عليه محل نظر، ويحتمل أن يكون أراد به الهادي عليه طريق التوصيف والكتابية.

على قوله: فإنها أقل الزكاة [ص ٣٨ ح ٢]؛ ولأنَّ في ما هو أقل احتقاراً للفقير، ولأنَّه [أقرب] إلى خير الصدقة وهو ما أبقيت غنى. لفظ^٣ على وجه الاستجابة.

باب [سقوط الفطرة عن الفقير

من أبواب إزكاة الفطرة

آخر الباب قوله: وأقل أحواله... إلى آخره [ص ٤٢ ذيل ح ١٢] لا أجد إليه حاجة، والحديث الأخير على ما يأتي من الحمل على التقىة ليس من هذا /٤١/ الباب لأنَّها ولا إثباتاً. نعم لو لا احتمال التقىة لم يبعد حمل الاختلاف في المستحبة بعده في الواجب، والله أعلم.

١. متن الجمان، ج ٢، ص ٣٧٨، مع اختلاف وتلخيص.

٢. الخلاصة، ص ١٤٢، رقم ٢٥.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٢٨.

[كتاب الصيام]

باب ذكر جُمل من الأخبار

[قوله: [عن أحمد بن محمد بن بكر^١ [ص ٧٧ ح ٤] في سب والكتاني: عن بكر^٢، والظاهر أنَّ «ابن» تصحيف.]

باب حكم الجمعة

[قوله: [إذا اجتب ثلات خصال... إلى آخره [ص ٨٠ ح ١] في الفقيه وسب^٣ في موضع: أربع خصال، وهو الظاهر، ويمكن أن يقال: المنع من الارتماس من جهة أنه يخاف انتهازه إلى الشرب، أو يكون مطلقاً للتناول خصالاً.]

باب شمَّ الريحان

آخر الباب [قوله: لأنَّ ريحان الأعاجم [ص ٩٤ ح ٧] كان للمسجون يوم يصومونه، فلما كان ذلك اليوم كانوا يشمون الترجس، فكرامة الترجس أكدر لذلك.]

١. أبي العصلان: عن أحمد بن محمد عن محمد بن بكر.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٧، وفيه: عن محمد بن بكر، الكافي، ج ٢، ص ٧٧، ح ٩.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٦٧، ح ٢٧٦؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٥٨٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، باب ١ ح ١.

[كتاب الحج]

[باب ماهية الاستطاعة]

اعلم أنَّ القظاهر اشتراط الزاد والراحلة بمعنى التمكُن منهما بحسب الحاجة بحيث يأْمُنُ معه من لحق حرج وإجحاف به؛ لظاهر قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ جُنُاحٌ إِلَيْهِ سَبِيلٌ﴾^١، مع قوله سبحانه ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^٢، وقوله ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَهَّلَهَا﴾^٣، والروايات الكثيرة.

باب أنَّ فرض الحجَّ مَرْتَأً

آخر الباب: المحقق في المعنى^٤ اعتمد على الأول، ويشكّل ذلك في رواية علي بن جعفر [و] على يَدِه في غيرها، ولهذا اعتمد العلامة في التذكرة^٥ على الثاني، ويحتمل وجه ثالث هو أقرب وهو وجوبه كل سنة ولو على التكرار، لكن على الكفاية، ويدلُّ عليه روايات كثيرة.^٦ مـ٤٥٩.

باب أنَّ التعمتع فرض من ثَانَى عن الحرم

قبل آخر الباب بصفحة [قوله: وذلك ستة اثنى عشرة وستة] ص ١٥٥ ح ١٨ في بعض النسخ المعتمدة؛ ومثنتين^٧ وهو الصواب، وعامة النسخ كما في الأصل، [و] في الكافي ويعود ستة اثنى عشرة ومترين^٨ وهو الصحيح؛ فإنَّ البزنطي - وهو السائل - توفي

١. سورة آل عمران، الآية ٩٧.

٢. سورة الحج، الآية ٧٨.

٣. سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

٤. المعتبر، ج ٢، ص ٧٤٨.

٥. تذكرة المقهاء، ج ٧، ص ١٦، المسألة ٦.

٦. وكذلك أيضاً في المصدر المطروح.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٤٩٢ ح ١١؛ المذهب، ج ٥، ص ٣١ ح ٩٢.

في سنة إحدى وعشرين ومتين، على [ما] ضبطه في صه^١، والمراد بأبي جعفر^٢ الثاني.

باب فرض من كان ساكن الحرم

قريب آخر الباب [الحاشية على مثل الشيخ (ص ١٥٩)]: بل لأنّه علم وجوبه عليه، ولا يجب أن يكون حجّة الإسلام، ولو كان كذلك فعلّ الاستطاعة هناك في تلك الأيام، ولم يأمره الإمام بالشّماع، بل أذكر عليه إفراد العمرة، فتدبر.

باب من جامع قبل عقد الإحرام بالتلبية

آخر الباب /٤٢/: لا يظهر من النسبة^٣ إلى إمام، ولو فرض كان مضمراً غير واضح، على أنه غير معروف منهم في مثل ذلك نحو هذا بل البدنة والحج من قابل، فإن صح من أحدهم ذلك كان ظاهراً في الاستحباب.

باب من جامع في مادون الفرج

آخر الحديث الأول [ص ١٩٢]: تمامه في التهذيب هكذا: وإن كانت المرأة تابعته على الجماع فعليها مثل ما عليه، وإن كان استكرهها فعليه بدنّان وعليهما الحج من قابل.^٤

قيل: لعلّ الشيخ إنما ترك آخره لمنافاته أوله وإن كان مندفعاً بأدني التفات^٥، فتدبر.

باب من قلم أظفاره

في رواية من هذا الباب [قوله]: عن حمّاد، عن أبي حمزة [ص ١٩٥ ح ٤]. قد اتفق الكتابان^٦ على أبي حمزة، وقيل: يقوى أنه غلط، والصواب: عن ابن أبي حمزة، فيضعف الطريق.

١. الخلاصة، ص ١٣، رقم ١.

٢. في النسخة كتب على «من النسبة» لفظة «من»، وعلىها عالمة «ظ».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٨ - ٣١٩، ح ١٩٧ اللسائل، ج ١٢، ص ٤٣٤، باب ١٢ ح ١ من أبواب نزول الإحرام.

٤. في النسخة: التفات.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٢، ح ١١٤٤.

باب المملوک يُحرّم بإنّه مولاه

الحاشية على حمل الشيخ (٢١٦): يمكن حمل الرواية الثانية على التفهيم لشهرة مضمونها بين العامة. «امن».

باب من نسبي طواف الحجّ^١

في رواية معاوية بن عمار [قوله: عن رجل عن معاوية [ص ٢٢٨ و ٢٢٣ ح ٤] هذا في مبأ أيضاً و في في ابن أبي عمير بدل رجل، فلعل ما فيهما غلط، ولهذا في ي رواه الشيخ في الحسن مشيراً إلى هذا الخبر.

باب من أهل من إحرام المتعة

قبل آخر الباب بأسطر [على حمل الشيخ (ص ٢٤٤)]: بل هذا هو الظاهر من قوله «إذا حجّ الرجل فدخل مكة» إلى آخره وكذا من قوله «فطاف وصلّى ركعتين وسعى بين الصفا والمروة فقد حلّ له كل شيء ما خلا النساء؛ لأنّ عليه تحمل النساء طوافاً وصلاً»؛ فإنّ هذه حال من رجع من عرفات إلى مكة بعد مناسك مني، دون من دخل متعمتاً فطاف وسعى للعمرّة؛ فإنه لا يحلّ له حبتذ كل شيء ما خلا النساء، بل لا يحلّ له حبتذ شيء، وإنما يحلّ بعد التفصيير، على أنّ الراوي والمرwoي عنه غير معلوم الحال. «مد».

باب العدد الذي يجزي

[قوله: موسى بن القاسم، عن أبي الحسن [ص ٢٦٦ ح ١] أبوالحسين نسخة بدل.^٥

١. في النسخة: باب الكلام في حال الطواف.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٤٢٢، الوسائل، ج ١٣، ص ٤٠٨ باب ٥٨، ح ٦ من أبواب الطواف.

٣. الكافي، ج ٥، ص ٥١٣، ح ٥.

٤. كذا ورواه أيضاً الشيخ في الاستئصال، ص ٢٣٣، باب من نسبي طواف النساء حتى يرجع أنه ح ١ عن الحسين بن سعيد، عن صفوان وفضالة، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله رض.

٥. وكذا أيضاً في المطبوعة.

تقدّم أبوالحسين وأبوالحسن أيضاً، وبالجملة يأتيان كثيراً، والظاهر أنه أبو بُنْ نوح أبوالحسين ^{عليهما السلام}.

باب من اشتري هدياً فهلك

بعد أول الباب بأسطر: كان المراد يأنذر الشابت في الذمة دون ما يتعلق بمخصوص كأن ينذر /٤٣/ أن يجعل هذه هدية للكعبة؛ فإن الظاهر أن مثلك إذا هلك بغیر تغريط لا يجب بذله، والله أعلم.

باب من لم يجد الهدي

[قوله: ثلاثة أيام ليس فيها أيام التشريق (ص ٢٧٦)] [أيام التشريق لا تكون ثلاثة إلا يعني: فإنها في غيرها يومان لا غير. شرح اللمعة ^١.

باب من صام يوم التروية

في رواية موسى بن القاسم، عن الحسين ^{عليهما السلام} [ص ٢٨١ ح ٧] بعد قوله: قبل يوم التروية هكذا: «بِيَوْمٍ وَيَوْمٍ التَّرُوِيَّةِ وَيَوْمٍ عَرْفَةَ، فَإِنْ فَاتَهُ ... إِلَى آخِرِهِ» وكأنه سقط من قلم الناسخ.

١. شرح اللمعة، ج ٢، ص ١٣٩.

٢. في هامش النسخة: نسخة بدل الحسن.

[كتاب الديون]

باب القرض يجز^١ المنفعة

في وسط الباب: قلت: الضابط المستفاد من روایات هذا الباب أَنَّهُ إنْ قصَدَ المقتضى بما يعطيه ربع ماعليه فهو رباء، وإنْ قصَدَ الإِحسانَ أو جلب خاطر المقرض فهو حلال، فقوله^ص [في الحديث ٥] «أَكَانَ يَصِلُّكَ» المقصود منه إظهار صورة للحلية لاسكات الخصم لا حصر الحلية فيها. «أَمْ نَ».

[الحاشية على الحديث ٧ (ج ٣ ص ١٠):] قلت: كأنَّ المراد بصاحب السلم البائع، ومقصود السائل أنَّ المشتري يعطي بصيغة السلم أو بصيغة القرض، ثم يأخذ من المقتضى بقدر ما يأخذُه المسلم. «أَمْ نَ».

١. في المصدر: لهر.

[كتاب الشهادات]

[باب العدالة]

أول الباب [قوله: عن الحسن بن علي، عن أبيه، عن علي بن عقبة (ج ٢ ص ١٢ ح ١)].
الظاهر زيادة لفظة «عن أبيه»؛ فإن الحسن هو بنفسه يروي عن علي بن عقبة، وكأنه من طغيان القلم أو وقوع نظر الشيخ على السنن الآتي؛ حيث إن فيه أحمد بن الحسن بن علي عن أبيه إلى آخره فتوهم إيه، وأظهر منه سقوط «أحمد بن» بعد «عن»^١ كما يأتي في باب شهادة الأجير، والله أعلم.

على رواية علي بن إبراهيم [ص ١٣ ج ٣] المنافاة حاشية هكذا: قلت: المقصود من هذه الرواية أنه يكفي في التزكية أن يقول المزكي: إنه متعاهد للصلوات الخمس، وإنه لم يظهر منه كبيرة، فلا يحتاج إلى المعاشرة المطلعة على أنه صاحب الملكة الباعثة على ملازمة التقوى والعروة؛ كما ذكره جمع من المتأخرین. «امن».

باب أنه لا يجوز إقامة الشهادة إلا بعد الذكر

على وسط الباب: أقول هذه الرواية [الرابعة] الشريفه مذكورة في كتاب من لا يحضره [ال] قلم^٢، والمقصود منها أن إخبار الثقتين من القرائن الموجبة للعلم، والمراد من الثقة الذي علم بقربنة المعاشرة أنه مأمون من ٤٤٪ الكذب، وليس المراد به ظاهر العدالة، وأما قول المصطفى <ص> «جاز له أن يشهد إذا غلب على ظنه» إلى آخره فغير سديد؛ لما تواترت به الأخبار عن الأئمة الأطهار^٣ من أنه لا بد في الشهادة من العلم والقطع، وفي هذا الحديث الشريف دلالة على حصول العلم والقطع بقول ثقة أو ثقتين كما شهد به الفطرة السليمة، ومن هنا انتفع عليك باب واسع للاعتماد على

١. الظاهر أن المراد سقوطه من سند الحديث الآتي، وما في المطبوعة ليس فيها سقط، ولعله نسخة كانت كذلك.
٢. في ما مارس مخطوطه من الاستعمال التي كانت تحت تسلكي سابقاً وعلها هو ما مارس كثيرة كتبت هذا الحاشية، وفي آخرها رمز ٤٨٪.
٣. الفتنية، ج ٣، ص ٢٣، ح ١٤٥.

الأحاديث المسطورة في الكتب المتدولة بين أصحابنا؛ فإن مصنفها شهدوا بعلمهم بورودها عن المعموم، «امن».

باب ما يجوز شهادة النساء فيه

فيه^١ رواية تدل على الاعتماد على خبر الثقة فينبغي جعلها فهرسته.

[كتاب البيوع]

باب متى يجوز بيع الشمار

آخر الباب: ذكر المصنف منافيًّا^٢ ولم يذكر جوابه، وكان العبارة فيها نقاصان يتبيّن للتأمّل؛ لأنَّ الذي ينبغي أن يكون بدل «وهذا الخبر محمول على ما قلناه وأقاما ما رواه» هذه العبارة؛ والذي يدل على أنَّ الخبر محمول على ما قلناه ما رواه الحسن إلى آخره وتكون هذه الرواية دليلاً لما تقدّم من الحمل المذكور أعلاه، فتدبر فيما قلته؛ فإني سألت الله تعالى في فهم هذه العبارة وظننت الإجابة، والله أعلم. «فَخَ». ^٣

باب الصائم يعطي شيئاً ليصلحه فيقصده

آخر الباب [قوله: [عن إسماعيل بن الصباح^٤ [ص ١٣٣ ح ١١] صوابه عن أبي الصباح، في عامة النسخ إسماعيل بن الصباح، وفي بعض «بن أبي الصباح»، وال الصحيح عن أبي الصباح، ولم أجده إلا في نسخة غير مقابلة.

باب من أكثرى

[قوله: [عن المثنى [ص ١٣٣ ح ١] المبثماني نسخة بدل.^٥

١. في هامش النسخة: في الآخر.

٢. في النسخة: منافي.

٣. في هامش النسخة: نسخة بدل: ابن أبي الصباح.

٤. وكذا أيضاً في المطبوعة.

[كتاب النكاح]

باب أئمه إذا دخل بالأئم حرمته عليه البنت

آخر الباب: في رواية [التابع] عن ربيعي، عن الفضيل [ص ١٦١]^١: في بعض النسخ: عن ربيعي عن الفضيل بغير وار وهو المافق للهذيب^٢؛ إلا أنه يخالف ما تقدم في الباب السابق [الحديث ٤]^٣ في مثل هذا السندي؛ فإنه عطف أحد هما على الآخر بالوار. «بخط رز».

باب النكاح المرأة على عفتها

[قوله]: عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر^٤ قال: لا تزوج على الحالة والعمنة أبنة الأخ وبنته^٥ [ص ١٧٧ ح ١] أعلم أن نسخ الكتاب هنا مختلفة، ففي بعضها قال: لا تزوج العنة^٦/٤٥% والخالة على أبنته الأخ إلى آخره، وفي بعضها قال: لا تزوج على الحاله والعنة أبنة الأخ، وكان خط المصنف على ما حكي ونسخة ابن إدريس^٧ موافقاً للأولى، فكتب^٨: وصوابه بحذف لا، انتهي.

والظاهر أن النسخة الثانية إصلاح، وأن الشيخ قد صد هنا نقل ما في الكليلي بسندي آخر أعني: عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى^٩، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر - صلوات الله عليه - قال: لا تزوج أبنة الأخ ولا أبنة الأخت على العنة ولا على الحاله إلا بإذنها، وتزوج العنة

١. وفي المصدر: عن محمد بن سنان عن حماد بن عيسى وخليف بن ربيعي عن الفضيل؛ وأيضاً ورد الحديث في باب أئم حكم المملوكة في هذا الباب حكم العزة (ص ١٥٩، ح ٤) وفيه: عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان وخليف بن حماد عن الفضيل بن يسار وربيعي بن عبدالله.

٢. الهذيب، ج ٧، ص ٢٧٦، ح ١١٧٤؛ وج ٧، ص ٢٧٩، ح ١١٨٤، والإسناد فيها مثل الاستدلال في الاستصار؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٦٩، ح ١٥.

٣. في المصدر: وابنة الأخ.

٤. في المصدر: عن أحمد بن محمد بن عيسى.

والخالة على ابنة الأخ وابنة الأخت بغير إذنهما.^١ فسقطت من قلمه بعض الحديث بسبب انتقال النظر من لفظ «ترزق» الأول إلى الثاني، وحيثذاك الحديث موافق لعنوان الباب والغلط مجرد السقوط من القلم، والله أعلم. «امن».

باب تحريم نكاح الناصبية^٢

قريب آخر الباب: حديث عام دال على أن الجاهل معدور.

باب إتيان النساء في مادون الفرج

على قوله: قال: [لا تغري و لا تغرى أي لا تأت ^٣ من غير هذا الموضع . نسخ الكتاب و سب هنا مختلفة ; ففي نسخة من الكتاب لا تغري ، وفي أخرى لا تغري (٤) وفي نسخة من سب كذلك ، وفي الأخرى « لا تغري » من غير ضبط في الكل . قلت: الظاهر أن يكون باب التفعيل من القره بمعنى الحين ، والله أعلم . كذا في بعض نسخ الكتاب ، وكان المراد به النهي عن الجمع بين الطرفيين ، ويكون العراد بلا تغريته النهائي عن تخصيص الدبر بالوطني ، وفي بعض نسخ التمهذيب بهذه الصورة « لا تغري » من غير ضبط ، ولا يبعد أن يكون « لا تغري » بالفاء والراء ثم الياء، المثنأة [من] تحت [في القاموس : هو يغري القرىي كفريي : يأتي بالعجب من عمله ^٥ . وفي التنزيل : « لد جئن شينا فرييا » ^٦ والله أعلم .

ثم الحديثان مرسلان لا يصلحان للاحتجاج بهما سياما مع معارضة خبرين صحيحين والشهرة ، حتى يفهم من كلام التذكرة الإجماع على الجواز ، وبالجملة فلا يعدل عن ^٧ المأثور في السنة والفتوى على الجواز على الكراهة « عاه » .

١. الكافي، ج ٥، ص ٤٤٤، ح ١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٨٧، أبواب ما يحرم بالمساهمة ونحوها، باب ٣٠، ح ١.

٢. في المصدر: الناصبة.

٣. في المصدر: الآيات، وفي التمهذيب: لا تأتى.

٤. التمهذيب، ج ٧، ص ٤١٦، ح ١٦٦٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٢، أبواب مقدمات النكاح وأدابه، باب ٧٧، ح ٢.

٥. القاموس، ج ٤، ص ٥٤١؛ في عمله.

٦. سورة مرثيم، الآية ٢٦.

٧. التذكرة، ج ٢، ص ٥٧٦ طبع حجري.

[كتاب الطلاق]

باب أن الموافقة بعد الرجعة

على رواية إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له: الرجل طلق إلى آخره [ص ٢٨٢ ح ٨]: قوله «ثم طلقها» إلى قوله: «بشهود» غير مكرر في بعض نسخ الكتاب ونسخ يبأ^١، وعلى نسخة فيها التكرار وهي الظاهرة كأن تبين^٢ سؤال عن عدم صحة المرجوع ثالثاً، والله أعلم. «امن».

باب [أن المرأة إذا حاضت... من أبواب] العدد

على رواية ابن مسلم [ص ٣٢٣ ح ٣]: قلت: مقتضى صحيفحة محمد بن مسلم عن أحد همامة عليه السلام ورواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام ورواية أبي مريم عن أبي عبدالله عليه السلام ورواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ورواية الحلباني عن أبي عبدالله عليه السلام والروايات الآتية في الباب اللاحق كلها واحد وهو أن العدة ثلاثة إن لم يسبقها ثلاثة أقراء، وترك هذه الروايات أو حملها على معنى بعيد والتمسك برواية عمار السباطي أو سورة بن كليب أو شبيههما الموافقة لمذاق الشافعية غير سديد. «امن».

على قوله: قال: جميل [ص ٣٢٤ ح ٧]: قلت: تفسير جميل موافق لرأي العامة، وهذا الحديث الشريف ربما يكون من باب التقية، ولو تفسير آخر يوافق ما اختبرناه سابقاً لا يخفى على اللييب.

ولا يخفى عليك أن تفسير جميل وهذا الحديث مخالف لما اختبره المصطفى من العمل برواياتي عمار وسورة بن كليب، وبالجملة الاعتماد عليها غير سديد، والله أعلم.

١. التهذيب، ج ٦، ص ٩٢ ح ٣١٧، الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤٤، أبواب أنسام الطلاق وأحكامه، باب ١٩، ح ٥.

٢. في النسخة من دون تنقيط.

باب عدة المرأة

قلت: قوله ^{عليه السلام}: مثل قرتها^١ التي كانت تحيض في استقامتها... إلى آخره [ص ٣٢٦ ح ١ - ٢] المراد منه عدد أيامها وهي ثلاثة أشهر، فتطابقت روايات هذا الباب مع عمدة روايات الباب المتقدم مع مخالفتها لمذهب العامة، فالعمل بها متعين، وتأويلات المصنف - رحمة الله تعالى - غير سديدة. ^٢ (امن).

باب أنه لا نفقة للمقتوبي عنها زوجها^٣

آخر الباب: نقل عن المفيد في كتاب التبييد^٤ أنه أنكر هذا الحكم أعني الاتفاق على الحامل من مال الحمل، وقال: إن الولد إنما يكون له مال عند خروجه إلى الأرض حيناً، فأمّا وهو جنين لا يعرف له موت من حياة فلا ميراث له ولا مال على الإنفاق، فكيف ينفق عليها من مال من لا مال له لولا السهو في الرواية والإذهال فيها.

ويمكن دفعه بأن المراد أنه يجب الإنفاق على الحامل من مال الميت، فإن ولد الولد حيناً جعلت النفقة من نصيب الحمل وإلا ذهبت على الجميع؛ لأن التصرف في المال على [هذا] الوجه وقع بإذن الشارع فلا يستعقب القسمان.

قال العلامة في المختار: والتحقيق أن نقول: «إن جعلنا النفقة للحامل فالحق ما قاله الشيخ» وأشار بذلك إلى ما قاله الشيخ في النهاية من أن الحامل ينفق عليها من نصيب ولدها، وإن جعلناها للحامل فالحق ما قاله المفيد.

وماذكره بعيد عن التحقيق؛ إذ ليس في الروايات المتنضمّة لهذا الحكم دلالة على أن النفقة للحمل بوجه، وإنما المستفاد منها أنه ينفق على الحامل من نصيب الحمل، فإن وجب العمل بها تعين المصير إلى هذا الحكم مطلقاً. وإن ترجح ردها - لقصورها من حيث السنّد أو الدلالة أو لما ذكره المفيد^٥ من أن الحمل لا مال له - وجب نفي هذا الحكم رأساً كما ذكره المفيد وأبن إدريس، وأمّا التفصيل فلا وجه له. من نهاية العرام.^٦

١. في المصدر: فرونها.

٢. في النسخة: باب الرجل يطلق امرأته.

٣. نقل عنه في السراط، ج ٢، ص ٧٣٨.

٤. نهاية العرام، ج ١، ص ٤٨٣.

[كتاب العنق]

باب المدبر يأبقي فلا يوجد

آخر الباب [قوله :] عن أحمد بن إدريس ، عن الحسن بن علي أبي عبدالله بن أبي المغيرة
 ج ٤ ص ٣٣ ح ٢ [الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة .^١]

[كتاب الصيد والذبائح]

باب ذبائح الكفار

آخر الباب : المتبصر في هذا الباب أنه يجوز^٢ أكل ذبائح أهل الكتاب إلا أن يسمع ويرى أنه يذكر اسم الله عليه ، وأن الأولى اجتنابها سمع ذلك أو لم يسمع ، وأن الأولى اجتناب ذبائح كل من خالف أهل الحق إلا من ضرورة إليه ، والله أعلم .
 [قوله :] عن أبي غفيلة^٣ [ص ٧٨ ج ٣٣] كذا بخط المصدر غفيلة بالغين المعجمة والفاء .

في الباب الثاني [يعني باب ذبائح من نصب العداوة لآل محمد] حاشية : ذبيحة الناصب كذبيحة اليهود والنصارى ، لا تؤكلا إلا أن يسمع أنه يذكر اسم الله عليه .

١. في النسخة كتب فوق هذه الأسماء علامة « ظ » وفي المصدر : الحسن بن علي بن علي ، عن عبدالله بن المغيرة ، وكتب في الهاشش : في سند هذا الحديث اختلاف في أكثر النسخ ، والصواب ما ثبتناه .

٢. في هامش النسخة : كذا ، والظاهر أن العبارة : لا يجوز « م » ، المراد به ظاهرًا كاتب النسخة محمد بن جابر التنجي .

٣. في المصدر : عن ابن أبي غفيلة .

[كتاب الوقف]

باب من وقف وقفًا

قلت: الظاهر أن المراد إلى وقت ما، وهو كنایة عن يوم يرث الله الأرض ومن عليها، والخبر الذي ذكره للاستشهاد يناسب هذا التفسير أيضًا بل أوفق به، وأما تفسيره ^ف فهو بعيد عن لفظ «إلى» ولفظ «وقت». «امن».

باب الهبة المقبوضة

قوله: الهبة لا تكون أبدًا هبة... إلى آخره [ص ١٠٧ ح ١] أقول: هذا الحديث الشريف والحديثان المتصلان به وردت [٤٨] في اعتقاد الهبة، ومعنى الاعتقاد هاهنا دخول الشيء في ملك المغوب له أعم من المترجل والمستقر، والظاهر منه - والله أعلم - أنه لا ينعدد الهبة أبدًا حتى يقبضها الواهب - من باب الإفعال - .
[الصيغة المترجلة]

وقوله [الصدقة جائزة، أي منعقدة على المتصدق مطلقاً.]

ورواية أبي مريم الآتية: [ح ١٤]: إذا تصدق الرجل بصدقة أو هبة قبضها صاحبها أو لم يقبضها علمت أو لم تعلم فهي جائزة، وظاهرها - والله أعلم - أنه إذا قال الرجل: «تصدقت بهذا» أو «وهبت هذا الله تعالى» فالصادقة منعقدة عليه قبضها الطرف الآخر أو لم يقبضها.

ورواية أبي بصير الآتية [ح ١٦]: قال أبو عبدالله ^{رض}: الهبة جائزة قبضت أو لم تقبض قسم أولم تُقْسَم ، والنحل لا يجوز ذلك حتى يقبض ، وإنما أراد الناس ذلك فأخذطروا ، فظاهرها - والله أعلم - ما مرّ وهو أن اعتقاد الهبة والنحله الغير المقيد بقوله «الله تعالى» - أي دخول الشيء بهما في ملك الطرف الآخر دخولاً مستقراً في بعض الصور ودخوله مترجلًا في بعض الصور - إنما يحصل بالقبض ، وأن اعتقاد الصدقة أي ما وقع

مقيداً بقوله «الله تعالى» يحصل قبل أن يقبض الطرف - الآخر، والعادة غفلوا عن هذا الفرق بين البابين فزعموا أنَّ انعقاد الصدقة أيضاً موقوف على قبض الطرف الآخر، لكن بعض الأحاديث تدلُّ بظاهرها على خلاف ذلك، وذلك أنَّ تحمله على صورة وقع التلفظ بالفظ الصدقة من غير قيد «الله»؛ فإنَّ الناس يستعملون الألفاظ الثلاثة مع هذا القيد وبدونه، أو تحمله على التقبية، والله أعلم. «امن».

[كتاب الحدود]

باب الحد في اللواط

[قوله: [أو إهداء^١ من جبل [ص ٢٢٠ ح ٥] أو إهدار^٢] وهو أوضح من كونه دهداً من داد على إبدال الهمزة هاء، كما ذهب إليه ابن إدريس؛ إذ الظاهر أنَّ الهمزتين يبدلان هاء بن فيقال دهدهه بمعنى دحرجه.]

١. في المصدر: إهداراً.

٢. كتب فوقها علامة «ظ»، وفي هامش النسخة: قال محمد بن إدريس [في المسراط، ج ٢، ص ٤٦٢] وجدناه يخطي المصحف «إهدا» بالف في آواه وألف في آخره.

[كتاب الدييات]

باب مقدار الديمة

آخر الباب: الظاهر خمسة، أي ذلك مبنيٌ على إرادة درهم يكون وزنه خمسة دوانيق، والروايات المشهورة مبنية على إرادة درهم وزنه ستة دوانيق، وهو الدرهم الذي قدر به النبي ﷺ المقاصير الشرعية في نصاب الزكاة والقطع ومقدار الدييات والجزية وغير ذلك على ما ذكره أصحابنا والعامة.

* * *

يمكن أن يراد بقوله «هو سبيبه»^١ يعني أن الأرب إذا كان سبيباً لشراء الجارية كأن تكون اشتراوها من ماله وسماتها لأبنته، لا ما إذا اشتراها من مال الجارية. إلى هنا انتهت فتاوى الاستبصار، والحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين وأله الطيبين الطاهرين. تمت على يد الفقير محمد بن جابر التنجي عفني عنه.

١. هذه الحاشية علقت على ج ٣ ص ١٥٤ باب أنه إذا كان لولد الرجل الصغير جارية جاز له أن يطأتما بعد أن يقرئهما لنفسه من كتاب الشكاح.

متابع و مأخذ

١. إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، علي بن حسين مسعودي (م ٣٤٦)، منشورات مكتبة بصيرتي، قم.
٢. اختبار معرفة الرجال، محمد بن حسن طوسي (م ٤٦٠)، تحقيق حسن مصطفى، دانشگاه مشهد، ١٣٤٨ ش.
٣. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، محمد بن حسن طوسي (م ٤٦٠)، تحقيق سيد حسن خراسان، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٩٠.
٤. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمد بن حسن بن شهيد ثان (م ١٠٣٠)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليها السلام لابحاث التراث، مشهد، ١٤١٩.
٥. تحرير تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر عسقلاني (م ٨٥٢)، تحرير شارع عزّاد معروف وشعب أرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧.
٦. تذكرة الفقهاء، حسن بن يوسف حلبي (م ٧٢٦)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليها السلام لابحاث التراث، قم، ١٤١٤.
٧. تقريب التهذيب = تحرير تقريب التهذيب.
٨. كتاب التوحيد، محمد بن علي بن بابويه قمي شيخ صدر (م ٣٨١)، تحقيق سيد هاشم حسني تهرانی، منشورات جماعة المدرسین، قم.
٩. تهذيب الأحكام، محمد بن حسن طوسي (م ٤٦٠) تحقيق سيد حسن خراسان، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٩٠.
١٠. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، حسن بن يوسف حلبي (م ٧٢٦)، تحقيق سيد محمد صادق بحر العلوم، مكتبة الرضي، قم، ١٤٠٢.

١١. كتاب الخلاف، محمد بن حسن طوسي (م ٤٩٠)، دار الكتب العلمية اسماعيليان نجفي، قم.
١٢. دلائل الإمامة، محمد بن جرير طبرى (ق ٥)، تحقيق ونشر مؤسسة البعثة، قم، ١٤١٣.
١٣. الرجال، حسن بن يوسف حلی = مخلاصة الأقوال.
١٤. رجال الكشي = اختصار معرفة الرجال.
١٥. كتاب الرجال، أحمد بن علي نجاشي (م ٤٥٠)، تحقيق سيد موسى شبيرى زنجانى، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٨.
١٦. كتاب الرجال، حسن بن علي بن داود حلی (م بعد ٧٠٧)، تحقيق سيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات الرضي، قم، افست از منشورات المطبعة الحيدرية، تهران.
١٧. كتاب الرجال، محمد بن حسن طوسي (م ٤٦٠)، منشورات الرضي، قم، افست از منشورات المكتبة والمطبعة الحيدرية، تهران، ١٢٨٠.
١٨. الروضۃ البهیۃ فی شرح اللمعۃ الدمشقیۃ، زین الدین بن علی شہید ثانی (م ٩٦٥)، تحقیق با اشرف سید محمد کلانتر، دارعلم الاسلامی، بیروت.
١٩. كتاب المسؤول الحاوي لتحرير الفتاوى، محمد بن منصور بن ادريس حلی (م ٥٩٨)، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٧.
٢٠. شرح اللمعۃ = الروضۃ البهیۃ.
٢١. علل الشائع، محمد بن علي بن بابويه قمی شیخ صدق (م ٣٨١)، مکتبة الداوري، افست از طبع مکتبة الحیدریة، تهران، ١٣٨٥.
٢٢. فهرست أسماء مصنفو الشیعۃ = رجال التbaghi.
٢٣. فهرست کتب الشیعۃ وأصولهم، محمد بن حسن طوسي (م ٤٦٠)، تحقيق سید عبدالعزیز طباطبائی، مکتبة المحقق الطباطبائی، قم، ١٤٢٠.
٢٤. القوائد المدنیة، محمد امین به محمد شریف استرآبادی (م ١٠٣٦)، طبع حجری، ١٣٢١.
٢٥. القاموس المحيط، محمد بن یعقوب فیروز آبادی (م ٨٢٦)، دار إحياء التراث العربي، بیروت ١٤١٢.
٢٦. الكافي، محمد بن یعقوب کلینی (م ٣٢٦)، تحقيق على اکبر غفاری، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٨٨.

٢٧. كشف الغمة في معرفة الأئمة، علي بن عيسى اربلي (م ٦٩٢)، تحقيق سيد هاشم رسولي.
٢٨. لسان الميزان، احمد بن علي بن حجر عسقلاني (م ٨٥٢)، تحقيق محمد عبد الرحمن مرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥.
٢٩. المبسوط في فقه الإمامية، محمد بن حسن طوسي (م ٤٦٠)، تحقيق سيد محمد تقى كشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، تهران، ١٣٧٨.
٣٠. مختلف الشيعة، حسن بن يوسف حلى (م ٧٢٦)، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٣.
٣١. مدارك الأحكام، سيد محمد بن علي (م ١٠٠٩)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، مشهد، ١٤١٠.
٣٢. مستطرفات السرائر، محمد بن أحمد بن ادريس حلى (م ٥٩٨)، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي للطباعة والنشر، قم، ١٤١٨.
٣٣. معارج الأصول، جعفر بن حسن حلى (م ٦٧٦)، تحقيق محمد حسين رضوى، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم، ١٤٠٣.
٣٤. معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصطفين، محمد بن علي بن شهر آشوب مازندراني (م ٥٨٨)، منشورات المطبعة الحيدرية، نجف، ١٣٨٠.
٣٥. المعتبر في شرح المختصر، جعفر بن حسن محقق حلى (م ٦٧٨)، تحقيق عذرة من الأفضل، مؤسسة سيد الشهداء للطباعة والنشر، قم، ١٣٦٤.
٣٦. المقنع، محمد بن علي بن بابويه قمي شيخ صدوق (م ٣٨١)، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام الهايدي للطباعة والنشر، قم، ١٤١٥.
٣٧. من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي بن بابويه قمي شيخ صدوق (م ٣٨١)، تحقيق سيد حسن خراسان، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٩٠.
٣٨. منتقى العصان في الأحاديث الصحيحة والحسان، حسن بن زين الدين شهيد ثانى (م ١٠١١)، تحقيق على اکبر غفاری، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٣٦٢ ش.
٣٩. منهاج العقال، ميرزا محمد استرآبادی (م ١٠٢٥)، طبع حجري، ١٣٠٤.
٤٠. منهاج المطالب، حسن بن يوسف حلى (م ٧٢٦)، طبع حجري.

٤١. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن حسن حر عاملي (م ١١٠٤)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، قم، ١٤٠٩.
٤٢. النهاية في طرب الحديث والآثار، مبارك بن محمد جزرى ابن اثير (م ٦٠٦)، مؤسسة انساعيليان، قم، ١٣٦٤ ش.
٤٣. نهاية المعرفة، سيد محمد عاملى صاحب مدارك (م ١٠٠٩)، تحقيق مجتبى عراقى و...، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٣.

